جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

المحاضرات الخاصة بمقياس : النزاعات الجيوسياسية الدولية

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر : تخصص علاقات دولية .

من إعداد الدكتور: عبد الحميد ميمون

السنة الجامعية: 2024-2025

فهرس المحتويات:

مقدمة	**ص 3**
المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الصراع الدولي	**ص4**
المحاضرة الأولى: الإطار المفاهيمي والإبستمولوجي للنزاع الدولي والمفاهيم المرتبطة به	**ص5**
المحاضرة الثانية: النزاعات: المراحل، الأنماط ومستويات التحليل	**ص11**
المحاضرة الثالثة: النظريات والمقاربات المفسرة للنزاعات	**ص19**
المحاضرة الرابعة: علم الجيوسياسية(الجيوبوليتيك) والنزاعات الدولية: العلاقة، التطور التاريخي، المفهوم وأسس التحليل الجيوسياسي وخطواته	**ص24**
المحاضرة الخامسة: أبعاد التحليل الجيوسياسي للنزاعات الدولية	**ص32**
المحاضرة السادسة: الإطار التحليلي للنزاعات الجيوسياسية الدولية المعاصرة في ضوء مقاربات ومدارس علم الجيوبوليتيك.	**ص39**
المحاضرة السابعة: النزاعات الجيوسياسية المعاصرة: التحولات والأبعاد	**ص55**
المحاضرة الثامنة: إدارة النزاعات الجيوسياسية الدولية وتسويتها: الطرق والآليات	**ص60**
قائمة المراجع	**ص71-74**

مدخل عام لمقياس النزاعات الجيوسياسية الدولية: التعريف بالمادة وبرنامج المحاضرات

يتضمن هذا المقياس مجموعة من الشروح المرتبطة بأحد أهم الظواهر اللصيقة بالإنسان، والتي كانت ومازالت تمثل أحد أهم المشكلات التي تعاني منها البشرية ككل، وتتمثل هذه الظاهرة في الصراع الدولي بمختلف أشكاله ومستوياته، ورغم الجهود البشرية المتراكمة عبر التاريخ، ومن التطور الكبير الذي شهدته المجتمعات فكريا وحضاريا ومعرفيا وتقنيا، وكذا المكسب الكبير الذي حققته الدول والحكومات في بناء منتظم دولي مؤسس على تفاعل مجموعة من القواعد والأطر القانونية والمؤسسية المنظمة للعلاقات بين الدول، إلا أنه لا تزال مسألة إيجاد حلول ناجعة ونهائية لهذه الظاهرة تمثل تحديا كبيرا يواجه البشرية.

من هذا المنطلق، وبعيدا عن جل النظريات والأطروحات الفكرية التي حاولت إيجاد تفسير دقيق لظاهرة الصراع الدولي ومن ثم وضع حلول للحد منها، فان النتيجة التي يمكن أن نبني عليها تصورنا لهذه الظاهرة، أن حتى هذه الأطر والتصورات جاءت في مجملها أو في جزئها حتى نكون أكثر موضوعية، لخدمة أهداف وتحقيق سياسات قطرية أكثر منها عالمية، ولذلك ظاهرة الصراع أو النزاع الدولي وخاصة في بعدها الجيوسياسي، وبالاعتماد على المقاربة التاريخية فهي تخفت في مراحل معينة ثم تعود للظهور والاشتداد في مراحل وفترات تاريخية معينة، وهذا ما يعطي فهما شبه يقيني أن هذه الظاهرة تكاد تكون حتمية في المسار التطوري للعلاقات الدولية أو النظام الدولي أو حتى للمجتمعات، ولذلك من الأهمية والضروري دراسة ظاهرة النزاع الدولي وخاصة في بعدها الجيوسياسي والعمل على تتبع كل التطورات التي شهدتها الظاهرة في شكلها وبنيتها ونمطها.

وعليه تبرز الأهمية القصوى لدراسة ظاهرة الصراع الدولي، ولاسيما في بعدها الجيوسياسي فالتحولات الجيوسياسية الكبيرة التي يشهدها النظام الدولي القائم في وقتنا المعاصر، تفرض توجيه الطلبة إلى تحليل القضايا الدولية الراهنة، والتي تدخل في صلب وجوهر هذا المقياس، وخاصة في ظل تصاعد حدة النزاعات الجيوسياسية الدولية، مما يستدعي طرح العديد من الإشكالات المركزية، ما هي العوامل والسياقات الدولية وغير الدولية التي أدت إلى عودة وتصاعد موجة النزاعات الجيوسياسية الدولية في النظام الدولي المعاصر؟ ماهي طبيعة هذه النزاعات الجيوسياسية الدولية التي ظهرت في وقتنا المعاصر؟ وماهي أبعادها ومظاهرها والقوى الفاعلة فيها؟ وما هي الآليات المعتمدة في إدارتها والحد من آثارها؟

لقد تم تبني هذه الإشكاليات كمنطلق لتعزيز النقاش الواقعي مع الطلبة، بعيدا عن الطابع النظري المجرد، وإدماج قضايا آنية كنماذج تحليلية ضمن محاور المحاضرات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المقياس،

ورغم تقاطعه مع مقياس تحليل النزاعات الدولية في العديد من النقاط والعناصر ، فإنه يتميز بتركيزه الأساسي على البعد الجيوسياسي في النزاعات الدولية، ومن هذا المنطلق تم توزيع المحاضرات في هذا المقياس على ثلاثة محاور رئيسية ، تتوزع على ثماني محاضرات ، كما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الصراع الدولي

يتناول هذا المحور المفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرة النزاع الدولي، من خلال تقديم فهم إبستمولوجي شامل لمفهوم النزاع والمفاهيم المتداخلة معه، إضافة إلى تصنيف أنماطه وأشكاله، واستعراض أبرز النظريات والمقاربات المفسرة له. وتم ترجمة هذه العناصر في ثلاثة محاضرات.

المحاضرة الأولى :الإطار المفاهيمي والإبستمولوجي للنزاع الدولي والمفاهيم المرتبطة به.

المحاضرة الثانية :أنماط وأشكال ومستويات تحليل النزاع الدولي.

المحاضرة الثالثة :النظريات والمقاربات المفسرة للنزاع الدولي.

المحور الثاني: البعد الجيوسياسي للنزاعات الدولية

يركز هذا المحور على البعد الجيوسياسي(الجيوبوليتيكي) في النزاعات الدولية، من خلال التطرق إلى علاقة تطور ميدان الجيوبوليتيك بالنزاعات الدولية وجملة المجالات والأبعاد التي أصبحت تأخذها النزاعات الدولية، بداية من الاعتبارات الجغرافية إلى الموارد والطاقة والمياه والتكنولوجيا والتجارة والاقتصاد، وغيرها من مجالات التنافس الدولي على مكامن القوة والنفوذ، إضافة إلى التطرق لأهم للنظريات والمقاربات الجيوسياسية الت تفسر النزاعات الراهنة، وعليه فقد تم ترجمة هذه العناصر في ثلاثة محاضرات.

- **المحاضرة الرابعة**:علم الجيوبوليتيك والنزاعات الدولية:العلاقة،المفهوم، الأبعاد والأنماط.
- **المحاضرة الخامسة**:أبعاد التحليل الجيوسياسي للنزاعات الدولية
- **المحاضرة السادسة**:الإطار التحليلي للنزاعات الجيوسياسية الدولية المعاصرة في ضوء مقاربات ومدارس علم الجيوبوليتيك.

المحور الثالث: النزاعات الجيوسياسية المعاصرة وآليات إدارتها

يعالج هذا المحور النزاعات الجيوسياسية المعاصرة و آليات إدارتها، وكذا جملة التحديات التي تواجه هذه العملية، وقد تم تكييف هذا العناصر وتكييفها في اطار محاضرتين.

المحاضرة السابعة :النزاعات الجيوسياسية المعاصرة: التحولات والابعاد.

المحاضرة الثامنة: إدارة وتسوية النزاعات الجيوسياسية الدولية : الطرق والاليات .

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الصراع الدولي

تعد الظواهر المفاهيمية والنظرية نقطة الانطلاق الأساسية لأي دراسة علمية جادة، لا سيما في ميدان العلاقات الدولية، حيث تتعدد التأويلات وتتشعب الخلفيات المعرفية. ومن بين أكثر الظواهر تعقيدا وتشابكا في هذا الحقل، تبرز ظاهرة الصراع الدولي باعتبارها ظاهرة مركزية لا يمكن فهم بنية النظام الدولي وسلوك الفاعلين فيه دون الإحاطة بأبعادها المختلفة، وفي هذا السياق، يهدف المحور الأول إلى بناء قاعدة مفاهيمية وإبستمولوجية تتيح للطالب فهم طبيعة الصراع الدولي، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية المتداخلة معه، كالعنف، النزاع، الحرب، الأزمة، والتوتر، بالإضافة إلى مناقشة طبيعة هذه الظاهرة في ضوء مختلف أنماطها ومستوياتها التحليلية، كما يتطرق هذا المحور إلى النظريات والمقاربات التفسيرية التي أسهمت في بلورة فهم علمي منظم لظاهرة الصراعات الدولية، وذلك ضمن سياقات فكرية وسياسية وتاريخية متعددة. ويساعد هذا الطرح النظري في تمكين الطلبة من تجاوز الفهم السطحي أو الوصفي للظاهرة، والتوجه نحو مقاربة تحليلية تفسيرية تقوم على أدوات نظرية متكاملة.

المحاضرة الأولى: الإطار المفاهيمي والإبستمولوجي للنزاع الدولي والمفاهيم المرتبطة به

أولًا: مفهوم النزاع

تعد ظاهرة النزاع من الظواهر الاجتماعية والسياسية التي شهدت تعددا مفاهيميا ومعرفيا، شأنها شأن باقي المفاهيم التي يقوم عليها حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وحقل العلوم السياسية بصفة خاصة. ويعد هذا التعدد أمرا طبيعيا بالنظر إلى الخصائص التي تتميز بها العلوم الاجتماعية من عدم الثبات وديناميكية التغيير المصاحبة لقضاياها وموضوعاتها، المرتبطة أساسا بالسلوك البشري الذي هو دائم التغيير ودائم التحول. كما ان ظاهرة النزاع هي محددة بالواقع وعلى هذا الأساس يتحدد هذا المفهوم وفق هذا الواقع ، ولكن هذا يطرح تساؤل مادام أن هناك واقع وظاهرة موجودة في كل مكان ويمكن تقصيها ومتابعتها ويمكن حتى قياس مؤشراتها فلماذا هذا الاختلاف ، السبب في ذلك هو أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة كذلك بالخصوصية ، أي بمعنى انها تختلف من مجتمع إلى اخر ، ولذلك لايمكن أن يكون هناك تعريفا شاملا وجامعا للظواهر في العلوم الاجتماعية، حيث أن هنالك بعض الظواهر يمكن الاتفاق بشأنها في إطارها العام ، لكن عندما نتعمق في المفهوم نجد بعض الإختلافات.

ورغم هذا التعدد، فقد تراكم رصيد علمي ومعرفي معتبر يحيط بهذه المفاهيم، ويوفر لها شرحا وتوضيحا. وبالرجوع إلى مفهوم النزاع، نجد عدة تعريفات يمكن عرض أبرزها فيما يلي:

تعريف توماس شيلينغ" :النزاع هو وضع تنافسي يتم فيه تضارب المصالح بين طرفين أو أكثر، بحيث يحاول كل طرف تحقيق أهدافه ومصالحه التي قد تكون على حساب الطرف الآخر، مما يؤدي إلى مواقف من التهديد، المساومة، أو الصراع".

إذن هذا التعريف يشير إلى ذلك التضارب في المصالح بشكل صريح بين الأطراف الفاعلة. بمعنى أن هذا النظام الدولي هو نظام فوضوي قائم على المنافسة، إذن هنالك تضارب في المصالح يؤدي إلى حدوث النزاعات.

تعريف جوزيف ناي في كتابه فهم النزاعات الدولية understanding international conflicts " بأنه العلاقة الناجمة عن الصراع بين الدول على أساس المصالح المتعارضة، في مجال: الاقتصاد، الملكية ومجال السيطرة والخضوع وإعادة توزيع النفوذ.

ويعرف "ريمون أرون" النزاع الدولي بقوله: هو تنازع وتصادم مصالح الدولة الوطنية، ويكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول وتصوراتها، وفي أهدافها ومواردها وإمكانياتها، مما يؤدي إلى سياسات تختلف أكثر مما تتفق[1].

تعريف يميز بين النزاع والصراع" :النزاع هو ذلك الوضع الخطير الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين وتعارض مصالحهما، ثم بعد ذلك نتيجة عدم تسويته في إطاره المحدد بالوسائل الدبلوماسية، يصل إلى مرحلة النزاع المسلح سواء داخلي أو دولي بين قوى متنافسة على النفوذ . أما الصراع، فينبعث غالبا من نزاع، فكلما طال النزاع سيتحول إلى صراع تدخل فيه تلك القضايا القيمية والوجودية والايديولجية ، إذن فالنزاع لايؤدي بالضرورة إلى صدام عسكري، فقد يكون دبلوماسيا، قضائيا، سياسيا أو حتى عسكريا. وبهذا، يعد النزاع أولى مراحل الصراع".

[1] سمية حذفاني، تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر (2023)، ص23-24

تحليل عام للتعريفات:

يتضح من هذه التعريفات أن النزاع ظاهرة معقدة وتتميز بالديناميكية والاختلاف في إدارتها، كما انها متعددة الأبعاد، إذ تحدث على مستويات مختلفة: فردية أو جماعية، وبأبعاد متنوعة: نفسية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وتاريخية.

العنصر الأساسي في أي نزاع هو وجود طرفين أو أكثر يسعيان إلى تحقيق أهداف متعارضة، حيث يترتب على تحقق أهداف أحد الأطراف بالضرورة عدم تحقق أهداف الطرف الآخر. من هنا، إذن النزاع يشير إلى ذلك الاختلاف والتوتر، ثم بعد ذلك نتيجة لعدم تسويته في إطاره المحدد فقد يتحول إلى نزاع مسلح أو صراع مسلح، فالنزاع ليس بالضرورة أن يؤدي إلى صدام عسكري وقد يكون في المجال الدبلوماسي، القضائي الاقتصادي العسكري، كما ان عملية التسوية قد تكون عن طريق آليات دبلوماسية أو قضائية.

إذن النزاع هو أقل حدة وشمولا من الصراع الذي يتناول في غالب الأحيان تلك الأبعاد الأيديولوجية والعقائدية والدينية، ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله ، على خلاف ظاهرة النزاع التي يمكن حلها باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات ، فالصراع غالبا ما يمتد لعقود أو لقرون طويلة من الزمن، فالصراع قد تمتد جذوره للماضي وتؤثر في الحاضر والمستقبل ، كما انه مشحون بالعواطف والرموز ومتأصل في إدراكات الشعوب على أن الطرف الأخر هو "عدو أبدي" كل هذه الصفات تجعل الصراع يختلف عن مفهوم النزاع من حيث العمق والشدة .

أبرز مثال على التمييز بين الصراع والنزاع هو **الصراع العربي الإسرائيلي** الذي لا تقتصر أبعاده على نزاع سياسي أو جغرافي قابل للحل، بل يتضمن أبعادا **دينية، ثقافية، تاريخية، وقومية،** جعلت منه حالة صراعية مزمنة يصعب إدارتها وفق منطق التسويات التقليدية[2].

ثانيًا: خصوصية النزاع الدولي

يتميّز النزاع الدولي عن باقي ظواهر العلاقات الدولية بكونه ظاهرة ديناميكية شديدة التعقيد، نتيجة لتعدد أبعاده وتفاعل أسبابه وآثاره المباشرة وغير المباشرة، واختلاف مستوياته من حيث الشدة والنطاق. كما

[2] فتيحة فرقاني، مطبوعة دروس في مقياس تحليل النزاعات الدولية، جامعة الجزائر 3 (2021)، ص10-11

تختلف استراتيجيات إدارة النزاع الدولي بين الأطراف المتنازعة، سواء من حيث الأهداف، الوسائل، أو الأساليب وقد ساهمت هذه الخصوصيات في تعقيد إمكانية تطوير نظرية عامة وشاملة لتفسير النزاع الدولي، رغم الجهود الأكاديمية المبذولة لتأسيس قاعدة علمية لذلك.

ثالثًا: التصورات المختلفة لمفهوم النزاع

يُعد اختلاف التصورات الأكاديمية لمفهوم النزاع أحد العوائق الأساسية أمام بناء نظرية موحدة للنزاعات الدولية. ويمكن تمييز تصورين رئيسيين

1التصور الموضوعي:

يرى النزاع كحالة واقعية فهي ظاهرة حتمية في النظام الدولي، ووفقا لهذا التصور، فإن النزاع هو وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب وعدم انسجام مواقفهم ومصالحهم، فيسعى كل طرف لاحتلال موقع يتعارض مع موقع الطرف الآخر. ويُفضي هذا التصور إلى اعتبار النزاع "لعبة صفرية" Zero– Sum Game حيث يكون ربح طرف مساويًا تمامًا لخسارة الطرف الآخر

2التصور الذاتي:

يفترض أن النزاع ناتج عن إدراك خاطئ وغياب الانسجام، ويمكن التعامل معه بوصفه حالة "مرضية". ويؤكد هذا التصور على أهمية إدراك الأطراف للصورة النمطية التي يحملونها عن بعضهم البعض، مما يسمح بإعادة بناء العلاقة من خلال التعاون على أسس وظيفية. وحسب هذا التصور، فإن حل النزاع ممكن عبر تغيير الإدراك وتحويل العلاقة نحو الانسجام في المصالح، إذن فوفق هذا التصور يمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية ، إذا ماحدث هناك تعاون واكنت اللعبة مفتوحة طبعا وغير صفرية ، وقد يتحول إلى لعبة صفرية إذا كان هناك تعنت وسعى كل طرف على تحقيق مصالحة على حساب الطرف الأخر [3].

رابعًا: المفاهيم المرتبطة بالنزاع الدولي

3 دمدوم رضا، مطبوعة دروس في تحليل وإدارة النزاعات الدولية، جامعة صالح بوبنيدر فسنطينة3 (2023)، ص9–10.

هناك مجموعة من المفاهيم تتداخل مع مفهوم النزاع، ويعود هذا التداخل إلى الطبيعة التفاعلية للعلاقات الدولية. من أبرز هذه المفاهيم:

1-الصراع الدولي:

يمثل شكلًا عنيفًا أو غير عنيف للتنافس بين الدول، ويظهر نتيجة لاختلاف العادات، القيم، أو الأهداف الكبرى. إذن يشير الى تلك الاختلافات الأيديولوجية والأبعاد القيمية، وكذلك يمكن أن يكون صراع ممتد أي عبر التاريخ وتتخلله فترات من الاقتتال وفترات من الهدنة مثل الصراع العربي الإسرائيلي الذي هو صراع ممتد وتدخل فيه تلك الاختلافات البنى الفكرية والقيمية والحضارية والاجتماعية والسياسية، لذلك فالفرق بين النزاع والصراع هو ان الصراع يشمل أبعاد فكرية وايديولوجية وهو ما يصعب من عملية التسوية لأنه لا يتعلق فقط بمطالب مادية.

أدواته :المساومة، الإغراء، الضغط، الحصار، التحريض، التخريب، الاحتواء.

2-الحرب:

هي الصدام المسلح حيث تعرف على أنها صور من أعمال العنف المسلح بين دولتين أو أكثر ذات سيادة، وهي تعتبر أخر مراحل النزاع، حيث يكون هذا الصدام المسلح بعد استنفاذ كل الوسائل السياسية والدبلوماسية. هنالك اختلاف حول مسألة " هل الحرب أشمل من النزاع أو العكس "

الرأي الأول: النزاع أوسع من الحرب، لأن الحرب قد تكون مرحلة متأخرة من النزاع

الرأي الثاني: الحرب أوسع من النزاع، لأن النزاع قد يكون مقدمة لحرب طويلة الأمد[4].

3-التوتر: يعرف "مارسيل ميرل" التوتر بأنه' مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل للجوء إلى القوة المسلحة " ، إذن **التوتر** يمثل مرحلة سابقة على نشوب الصراع، إذ يتسم هذا الوضع بوجود **عداء محتمل، وشكوك متبادلة، ومشاعر عدم الثقة** بين طرفين أو أكثر. وإذا لم يتم احتواء هذا الوضع أو التحكم فيه، فقد يتطور إلى **صراع فعلي** عندما تتصاعد المخاوف وتتجسد في سلوكيات عدوانية أو مواقف متصلبة.

[4], حسين قادري، النزاعات الدولية-دراسة وتحليل (الجزائر منشورات خير الجليس، ط1، 2007) ص 19-20

غير أن احتواء هذا التوتر ومعالجة أسبابه من خلال الحوار أو الوساطة أو الثقة المتبادلة، يمكن أن يفضي إلى **تجنب التصعيد** نحو الصراع الذي قد يتحول بدوره إلى عنف مادي[5].

4-الأزمة: تعد الأزمة مرحلة متقدمة من مراحل الصراع، تتسم بتصعيد مفاجئ وغير متوقع للأحداث، بما يعكس خللاً في توازن العلاقات بين الأطراف المتنازعة، ويهدد، ولو جزئيا، المنظومة القيمية أو السياسية أو الاجتماعية القائمة.

يعرف "هولستي" الأزمة على أنها حالة تتضمن تصعيدا مفاجئا نتيجة للصراع، وتشير معظم الأدبيات إلى أن القاسم المشترك بين تعريفات الأزمة هو اختلال ميزان العلاقات ووجود تهديد جزئي لبنية القيم أو النظام السياسي والاجتماعي.

أما "جون سبانيير (John Spanier) "فيرى أن الأزمة هي "وضع تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، في حين تعارض دول أخرى هذا التغيير، مما يخلق إدراكا عاليا لاحتمال نشوب الحرب."من جانبه، يعرف "تشارلز هيرمان (Charles Herman) "الأزمة بأنها "تهديد كبير ومفاجئ في فترة زمنية قصيرة"، بينما يشير تعريف آخر إلى أن الأزمة تمثل "تحولا مفاجئا عن السلوك المعتاد، نتيجة سلسلة من التفاعلات تؤدي إلى موقف طارئ يهدد القيم والمصالح الجوهرية للدولة، ويتطلب اتخاذ قرارات سريعة في ظروف يسودها عدم اليقين، بهدف تجنب تفجر الأزمة على شكل مواجهة عسكرية."ويقدم "آلان فيرغسون" تعريفا يربط بين سلوك الدولة وتكلفته على طرف آخر، ويبرز ثلاث خصائص مركزية للأزمة:

1. المفاجأة :إذ تفاجئ الأزمة صانع القرار.
2. التهديد العالمي للأهداف :حيث يمثل الفعل تكلفة كبيرة للدولة المتأثرة.
3. ضيق الوقت المتاح للتصرف :ما يجعل صانع القرار في حالة ضغط شديد مع نقص في المعلومات والوقت، وهو ما يزيد من احتمالية سوء الإدارة أو التصعيد[6].

5 حسين قادري، مرجع سبق ذكره ،ص 30

6 سمية حذفاني، مرجع سبق ذكره،ص32-33

إذن الأزمة تمثل مرحلة متقدمة من النزاع، تتسم بتصعيد مفاجئ، وضيق الوقت لاتخاذ القرار، مما قد يؤدي إلى نشوب الحرب، كما أن الأزمة قد تكون داخلية وقد تكون أزمة دولية مثل الأزمة الأوكرانية التي كان لها تأثير كبير على مناطق عديدة من العالم.

المحاضرة الثانية: النزاعات: المراحل، الأنماط ومستويات التحليل

أولاً: أنواع النزاعات وأنماطها

تعد النزاعات ظاهرة ملازمة للسلوك البشري، لذلك فهي تتأثر بجملة التطورات والتحولات والتغيرات التي تطرأ على السلوك البشري من حيث التنظيم والثقافة وغيرها من الأبعاد.، كما يدخل كذلك الاختلاف والتمايز الحاصل بين المجتمعات، فلكل مجتمع ثقافته وخصوصيته التي تميزه عن باقي المجتمعات ، وعلى هذا الأساس نجد أن هناك أنواع متعددة من النزاعات ، ولأجل تسهيل تصنيفها وفهمها وتحليلها، تم تصنيفها وفقاً لثلاثة معايير رئيسية:

1- المعيار الأول: من حيث النطاق الجغرافي (داخلية أو خارجية)

النزاعات الداخلية :تحدث داخل حدود الدولة، وقد تكون سياسية بين المعارضة والسلطة، أو طائفية، أو إثنية، أو قبلية، خاصة في الدول ذات التركيبة المجتمعية المتعددة.

النزاعات الخارجية (الدولية) :تتجاوز الحدود الجغرافية للدولة وتشمل عدة دول ، أي تتورط في هذا النزاع قوى إقليمية ودولية، وقد تتورط كذلك جماعات أوتنظيمات أخرى عابرة للحدود .

يلاحظ أن هذا التصنيف قد لا يكون دقيقاً دائماً، إذ تتداخل العوامل الداخلية والخارجية في بعض النزاعات، فغالبا ما يأخذ النزاع في بدايته بعدا داخليا ثم بعد ذك نتيجة لعدم احتواءه يأخذ بعدا دوليا من خلال تعدد الفواعل أو أطراف النزاع ، يحيث تدخل أطراف خارجية نتيجة لحسابات جيوسياسية أو من أجل حماية مصالحها[7].

2- المعيار الثاني: من حيث درجة العنف ومدى الخطورة :

[7] عبد الوهاب عميري، طبيعة استخدام القوة في حل النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: حالة كوسوفو1999 والعراق2003،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03(2015)،ص45

النزاعات السلمية :لا تصل إلى حد الاقتتال أو استخدام السلاح.

النزاعات المسلحة :يتم فيها استخدام السلاح، وتُصنّف حسب عدد الضحايا:

صغيرة :أقل من 1000 قتيل.

متوسطة :حوالي 1100 قتيل.

كبيرة :أكثر من 1100 قتيل.

المعيار الثالث: من حيث الطبيعة والأبعاد

تُصنّف النزاعات حسب الموضوعات والقضايا المتنازع عليها، مثل:

القانونية،

السياسية،

الاقتصادية،

الثقافية والهوياتية،

الجيوسياسية[8].

ولكن حدث هنالك تطور وظهرت تصنيفات أخرى للنزاعات ذات **الأبعاد الجيوسياسية،** بحيث تصنف إلى

النزاع الأشد حدة : يصل إلى الصدام المباشر والحرب، وتؤثر تداعياته على الدول المجاورة ومصالح القوى الدولية

النزاع المتوسط الحدة :يشمل تأثيره الدول المجاورة، وغالباً ما يتعلق بالمناوشات الحدودية أو قضايا تقرير المصير. ويمكن أن يصبح شديد الحدة إذا لم يتم احتواءه.

[8] عشور سليم، مطبوعة في مقياس تحليل النزاعات الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة (2021)، ص30-33

النزاع المنخفض الحد : وهو نزاع يتمثل في التوترات السياسية أو الاجتماعية التي لا تتطور إلى أعمال عنف واسعة النطاق، وهذا النوع يرتبط عادة بالظواهر العابرة للحدود والتي تشكل تهديدا للأمن الدولي مثل الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية[9].

وقد أطلق الباحثون مسميات متعددة على هذه النزاعات، حيث نجد مثلا أن «دافيد سينغر" في تصنيفه للنزاعات بين الدول والنزاعات الداخلية يعتمد على الوضع السياسي لأطراف النزاع، إذ يؤكد أن التمايز الثقافي العرقي والديني واللغوي يشكل التحدي الأساسي، في حين أن «هولستي" حصر النزاعات في خمسة أنماط

- نزاعات تتعلق بالإقليم.
- نزاعات تتعلق بالثروة الاقتصادية.
- نزاعات أفرزتها عملية بناء الدولة الحديثة نزاعات إيديولوجية.
- نزاعات التعاطف الإنساني، مثل النزاعات العرقية والطائفية الدينية مثل ما حدث في رواندا أو ذلك التطهير العرقي الذي حدث في يوغوسلافيا وغيرها من النزاعات التي تتعلق بارتكاب جرائم ضد مجموعات عرقية أو دينية مما يثير تعاطفا واسعا.

ثانيا – مراحل النزاعات:

تعتبر دراسة مراحل تطور النزاعات، أحد المجالات البحثية المهمة في إطار تحليل النزاعات الدولية، التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، من بينها:

- تحديد التغيرات في سلوك الأطراف: أشكالهم، أهدافهم واستراتيجياتهم النزاعية وهذا بهدف الوصول إلى تحقيق أدق لإدارة النزاع، التي تتغير حسب مراحل النزاع
- تحديد التغيرات في مواضيع النزاع، حيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة، من اجل تحليل أدق لمصادر النزاع.

[9] المرجع نفسه

- تحديد أفضل استجابة للنزاع أو أحسن الحلول والاستراتيجيات المناسبة التي تؤدي إلى حل النزاعات الحل حسب كل مرحلة من مراحل النزاع ، من أجل تحليل أدق لحل النزاعات[10].

وفق هذا الطرح، توجد العديد من التقسيمات للمراحل التي تمر بها النزاعات، ويمكن حصرها في ثلاثة تقسيمات، وهي كالآتي ذكره:

1 – تصنيف بيورن مولر:

قسم هذا الأخير مراحل النزاعات إلى سبعة مراحل، وهي:

– **مرحلة النزاع الكامن:** يكون فيها النزاع كامنا حيث لا يعي الأطراف بوجود اختلاف بين مصالحهم، لكن توجد بعض المؤشرات الدالة على اقتراب حدوث الصدام مثل تزايد الفقر، اللامساواة والإحباط، كما يبرز اتجاه بين الأطراف ينظر للمشاكل بصيغة " نحن وهم". حيث تتميز هذه المرحلة بغياب العنف والمواجهات العلنية.

– **مرحلة النزاع الظاهر:** يعبر فيها الأطراف عن مطالبهم وانشغالاتهم بصراحة وبالطرق السلمية، في هذه المرحلة يتطور مستوى التعبئة عند الأطراف وتتبلور عوامل ومواضيع النزاع. ولكن لا تصل إلى حد استخدام العنف مثلا تبدأ تلك الاحتجاجات السلمية أو بعض الحملات السياسية والإعلامية.

– **مرحلة النزاع العنيف:** بروز ملامح النزاع المسلح من خلال عمليات عنف محدودة بين الأطراف

– **مرحلة التصعيد:** تتسم بزيادة نطاق العنف الذي يتخذ منحى تصاعديا. ويمكن لأطراف أخرى أن تدخل هذا النزاع

– **مرحلة الاحتواء :** يمكن أن يصل التصعيد إلى نقطة نهاية بسبب انتصار أحد الأطراف أو استنفاذهم لقدراتهم و مواردهم ، يستمر الصراع في هذه المرحلة لكن كثافته تتجه نحو التراجع ، إذ يمكن أن تكون هذه المرحلة نقطة انطلاق نحو تسوية النزاع بكل كامل[11] .

---

10 دمدوم رضا، مرجع سبق ذكره، ص16

11 المرجع نفسه، ص17

– **مرحلة التهدئة:** في هذه المرحلة، تستمر الأسباب الرئيسية للنزاع لكن السلوك النزاعي يتغير جذريا ويتراجع العنف والتعبئة بشكل كبير، وتبدأ ملامح الحل تتضح لدى الأطراف، ويصبح للأطراف الخارجية تأثير أكبر والقدرة على التدخل لحل النزاع أو على الأقل تقديم المساعدة.

خلال هذه المرحلة تتم مثلا إجراءات وقف إطلاق النار، خطوات بناء الثقة مثل تبادل الأسرى، وهو ما يؤدي إلى خلق بيئة مناسبة للحوار والحلول السلمية

– **مرحلة الحل:** وهي المرحلة النهائية، في هذه المرحلة تستقر العملية السلمية وتتضح معالمها بالوصول إلى اتفاق ينهي النزاع بشكل رسمي، تعتبر هذه المرحلة حاسمة وخطيرة، فإذا تم التعاطي بشكل جيد للأسباب العميقة للنزاع وآثاره، فمن المحتمل حله بشكل نهائي، أما إذا حدث العكس، فيمكن أن يتجدد النزاع.

– تقسيم " رامسبوثام" و"توم وودهاوس" و" هيو مايل":

لا يختلف التقسيم الذي قدمه هؤلاء الباحثين عن التقسيم الذي طرحه "**مولر**"، ولكن الاختلاف كان في تسمية المراحل، والتي يمكن ذكرها، كالآتي:

– مرحلة الاختلاف	**– مرحلة الحرب.**
– مرحلة التناقض.	**– مرحلة وقف إطلاق النار.**
– مرحلة الاستقطاب.	**– مرحلة الاتفاق.**
– مرحلة العنف.	**– مرحلة التطبيع.**

– مرحلة المصالحة[12].

3 – تقسيم "لوي كريسباغ":

هذا الأخير حدد عام 2010 دورة النزاع في خمسة مراحل، ونذكرها كالآتي:

12المرجع نفسه، ص18–19

– **مرحلة الظروف الكامنة:** حيث أنه ثمة اتفاق شائع على أن النزاعات تقوم على أسس أو أسباب كامنة تسبق بروزها العلني. وأحيانا تعتبر هذه الأسس بمثابة مرحلة من مراحل النزاع

– **مرحلة الظهور**: أي بمعنى الظهور العلني الأول لمؤشرات عدم التوافق بين الأطراف أو ممثليهم بشأن الأهداف أو المصالح

– **مرحلة التصعيد:** تناقش عملية التصعيد عادة من خلال بعدين: النطاق والشدة. فقد يتسع النزاع بمشاركة المزيد من الأفراد والمجموعات، أو يزداد حدة من خلال العنف والضحايا.

– **مرحلة خفض التصعيد:** وهي المرحلة التي تشهد تراجع في حدة النزاع أو نطاقه، وقد تشمل هذه المرحلة الانسحاب من القتال أو وقف إطلاق النار أو قبول الوساطة. وغالبا ما يتطلب ذلك إشارات متبادلة تدل على استعداد الأطراف لتقديم تنازلات.

– **مرحلة التسوية:** إذ تعد تسوية النزاعات الكبرى عملية طويلة لا تحدث دفعة واحدة. وقد تأخذ شكل مفاوضات مطولة تؤدي إلى اتفاق يجب تنفيذه لاحقا، وربما بمساعدة وسطاء.

– **مرحلة ما بعد التسوية:** يقصد بها تلك بالمرحلة التي يتم فيها تنفيذ ما جاء في اتفاق المصالحة أو إطلاق النار، عادة ما يتم الاتفاق بين أطراف النزاع على بنود تساهم في تسوية النزاع بشكل نهائي، وغالبا ما تكون هنالك لجنة متابعة لتنفيذ بنود اتفاق السلم[13] .

ثالثا – مستويات تحليل النزاعات الدولية:

تجدر الإشارة في هذه الجزئية إلى عدد من الملاحظات والتوضيحات المتعلقة بمستويات التحليل ووحدات التحليل، التي هي عادة مصطلحات متداولة بشكل كبير في تحليل الظواهر الاجتماعية بشكل عام والظواهر السياسية والدولية بشكل خاص، ويتم الاعتماد على هذين الإطارين في التحليل من منطلقات منهجية ومعرفية بحتة، فهي تساعد في فهم الظواهر انطولوجيا (تفاعلها في الواقع) وابستومولوجيا من حيث التراكم المعرفي المتعلق بالظاهرة، ولذلك فهذا الإطار المنهجي يساعدنا في الإجابة على عدد من الأسئلة المحورية، من مفتعل الظاهرة موضع الدراسة؟ أو ماهي الفواعل المحركة للظاهرة؟ ثم ما هو الإطار

[13] Louis Kriesberg, Conflict: phases. in Nigel Young (ed.), The Oxford. International Encyclopedia of Peace, Volume1, (Oxford University Press, 2010, pp400-402

المرجعي الذي تتفاعل فيه الظاهرة موضع الدراسة؟ وكذا ما الذي نريد الوصول إليه أو تحليله من دراسة الظاهرة؟ وماهي المصادر المعرفية والعلمية الاستكشافية المرتبطة بالظاهرة؟ ومن أين تم التحصل عليها؟ وكيف؟، إذن هذه تقريبا جملة الأسئلة التي نعتمدها في التحليل من خلال محاولة الإجابة عليها.

بناء على هذا، **فمستوى التحليل** يشير عادة إلى ذلك الإطار الذي يعبر عن مجال الظاهرة التي تتفاعل فيه مع مؤثرات أخرى ، أي النطاق التي تتفاعل فيه الظاهرة (حدودها مجالها حتى تصبح عملية البحث دقيقة يجب أن نحدد النطاق)، أي بمعنى أن مستوى التحليل هي تلك الأداة التي يستعين بها الباحث في فهم الواقع الدولي، فاذا كان هذا التفاعل على مستوى الدولة فمستوى التحليل يكون داخل **الدولة** ، وإذا كان بين أفراد وشخصيات فهنا يكون مستوى التحليل **الفرد**، واذا كان هناك تفاعل خارجي فمستوى التحليل يكون **دولي** ، أما **وحدات التحليل** فهي تشير الى الفواعل المتسببة في الظاهرة موضع الدراسة أو تكون طرفا فيها، وللعودة إلى وحدات التحليل هناك شبه إجماع بين الباحثين والأكاديميين في العلاقات الدولية ومن ضمنها النزاعات الدولية، على إن وحدات التحليل تتمثل في:

1 – البشر: وتعني الوحدات البشرية المدنية والطبيعية.

2 – الجماعة: وتشير إلى تلك الجماعة البشرية التي تشترك في هوية واحدة بمعناها الثقافي الشامل، وان كانت هي الوحدة الغالبة داخل الوحدة السياسية أي الدولة فهي تعبر عن **القومية** كوحدة للتحليل، وإذا كانت هذه الهوية الواحدة يشمل انتشارها وحدات مجتمعية أخرى فهنا وحدة التحليل تصبح هي **الأمة**.

3 – المجتمع: يشير إلى تلك التفاعلات الحاصلة بين الجماعات البشرية في إطار وحدة تجمعهم (تنظيم واحد).

4 – الدولة: وتشير إلى مجموع الوحدات المذكور سابقا منصهرة في إطار وحدة جغرافية وسلطة سياسية واحدة مكتملة السيادة ومعترف بها دوليا، والتي يعبر عنها بالدولة الوطنية.

5 – الجماعة الإقليمية: وهي تشير إلى تلك الوحدات السياسية التي تدخل في تفاعل مشترك وهي مجموعة من الدول تتقارب جغرافيا وتجمعها مصالح مشتركة وغالبا ما تمتلك هذه الجماعات إطار قانوني ومؤسسي يمكنها من تنظيم علاقاتها وتحقيق أهدافها هذه الجماعة.

6 – المجتمع الدولي: ويشير إلى ذلك المنتظم الذي تتفاعل فيه مجموعة من الدول وفق اطر قانونية ومؤسسية.

بالنسبة لوحدات التحليل، ومع التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الدولية، فهناك وحدات أخرى تتفاعل في النظام الدولي لا تحمل صفة الرسمية مثل التي ذكرناها، لكن تأثيرها كبير في النظام الدولي، كالشخصيات المؤثرة والكيانات والتنظيمات غير الرسمية، والمنظمات غير الحكومية، والكيانات الاقتصادية والشركات الأمنية وغيرها من الفواعل غير الرسمية. للإشارة، فان جل النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، لا تتفق كلها على وحدات تحليل معينة، وإنما كل نظرية ومقاربة تركز على وحدات معينة في تحليلها، ولكنها عادة لا تخرج عن الوحدات التي تم ذكرها.

أما **مستويات التحليل**، فهو الإطار التحليلي الذي تم تطويره في إطار الواقعية الجديدة ، بحيث يعتمده الباحث في تتبعه للظاهرة من حيث نطاقها ومساحة انتشارها وهو يمثل سلما نطاقيا في التحليل، وقد اعتمد لأول مرة ومن قبل المنظر الأمريكي "**كينيث والتز**" رائد الواقعية الجديدة، الذي اعتبر إن الحروب والنزاعات تكمن في ثلاثة مستويات: مستوى البشر أو الفرد، مستوى بنية الدولة ومستوى بنية النظام الدولي، وهو المستوى الذي يركز عليه "**كينيث والتز**" في أطروحته بشان تفسير العلاقات الدولية بصفة عامة والنزاعات الدولية بصفة خاصة، بحيث اعتبر إن بنية النظام الدولي هي التي تحدد نمط التفاعلات الدولية وتوجهاتها في فترة معينة، وبما إن النظام الدولي من ميزاته انه يتصف بالفوضوية وعدم وجود سلطة عليا تنظم هذه العلاقات، تصبح الحروب حالة حتمية ما بين الدول التي تسعى لتحقيق مصالحها في بيئة متغيرة تسودها علاقات التنافس.

وبغض النظر عن كل الاطروحات التي جاءت بعد الطرح الذي قدمه "كينيث والتز"، فكلها لم تخرج عن مستويات التحليل الثلاثة التي قدمها، والتي يتم من خلالها تحليل ظاهرة الصراع الدولي، إلا اضافة قدمها "**باري بوزان**" مع مجموعة من الباحثين، والمتعلقة بالمركب الامني الاقليمي، أي مستوى آخر يمكن إن نعتمده في التحليل وهو **المستوى الاقليمي**، من خلاله يتم دراسة نمط العلاقات بين دول في اقليم جغرافي معين، لفهم طبيعة العلاقات فيما بينها من حيث التعاون والصداقة والصراع[14].

14 محمد سمير عياد، مستويات تحليل النزاعات الدولية: دراسة مفاهيمية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م09، العدد02 (2022)، ص259-260

المحاضرة الثالثة :

النظريات والمقاربات المفسرة للنزاعات

يعود تعقد ظاهرة النزاعات عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية إلى تعدد أبعادها واختلاف مسبباتها وتشابك تفاعلاتها، ما أدى إلى تعدد المداخل التي تدرس هذه الظاهرة. فظاهرة النزاع هي ظاهرة معقدة ولذلك نجد العديد من المقاربات لتحليل النزاعات الدولية (أي أنها تفسر جزء من الظاهرة)، فهذه المقاربات عادة ما تكون موجهة نحو التطبيق العملي وهو ما يجعلها أكثر فائدة لصناع القرار والدبلوماسيين مقارنة بالنظريات التي تكون في كثير من الأحيان غير قادرة على التكيف مع تعقيدات الواقع الدولي الدائم التغير، فالنظريات في بعض الأحيان تكون غير قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة بنفس الفعالية.

أولا – المقاربة السيكولوجية:

تستند أساسا إلى التفسيرات النفسية العامة لظاهرة النزاع على المستويين الدولي والداخلي إلى مجموعة من العوامل النفسية، ومن بين الأطروحات التي يتضمنها هذه المقاربة هي العلاقة بين النزعة العدوانية والطبيعة البشرية، فالعوامل المحركة لعملية التنازع ترجع بالأساس إلى تلك الغريزة البشرية المحبة للتسلط والسيطرة، وما يتبعها بعد ذلك من الرغبة في الانتقام والتوسع والمخاطرة في تحقيق أكبر قدر من السيطرة على حساب الآخرين، بناء على هذا فالحروب والنزاعات تمثل البيئة المثالية لإرضاء هذه الدوافع والنزعة الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية، فالمقاربة السيكولوجية تنطلق من **فرضية أساسية وهي أن للعوامل النفسية أثر كبير في إحداث النزاعات**[15] .

هناك في إطار هذه المقاربة توجه يسمى بـ " **نظرية الإحباط**"، ينظر هذا الاتجاه إلى النزاع على انه نتيجة لعامل الإحباط ووصوله إلى ذروة التأثير في ظروف الأزمة والنزاع، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه " **فلوجل**" و " **ايريك فروم**"، إذ يعتبران أن الدول التي تحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصوره معقولة، تكون اقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للنزاع والحرب من تلك الدول التي تسيطر على شعوبها مشاعر عدم الرضا، فالعنف والميل إلى التدمير يمثلان الناتج التلقائي والحتمي للشعور بالإحباط والخذلان.

ويعرفون الإحباط بأنه "**اضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هدف يسعى إليه الفرد، بمعنى عندما يكون هناك عائقا بين الفرد ورغباته، فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقته، فإذا استمرت هذه التعبئة دون أن يرفقها نجاح، فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري**"،

[15] فاتح شيباني، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية، جامعة الجزائر 3(2020)، ص15

ويعتبر" **بيركوفيتز**" أن إدراك الإنسان أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا يؤدي إلى العنف والى النزاعات الداخلية، فالحروب الأهلية في رأيه تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس الأعمال العدوانية أو تتمرد أن هناك تفاوتا في المستويات بين ما هو متاح وبين ما هو قائم، خاصة عندما يتعلق الأمر ببعض الأقليات التي تشعر بالتهميش والاقصاء وضعف التمثيل واللاعدالة في توزيع الثروات وكذلك عدم ضمان حقوقها وحرياتها مقارنة بباقي الجماعات ، فهذا سيؤدي لا محالة إلى التمرد وحتى طلب الإنفصال[16].

ثانيا – المقاربة الأيديولوجية:

يستند هذا المنهج دعائمه الفكرية من المنطلقات الأيديولوجية، باعتبار ظاهرة الصراع مرتبطة بالعوامل الأيديولوجية، ولذلك فالعملية النزاعية التي تصل حد التصادم والحرب ناتج عن تلك التناقضات الحاصلة في الأيديولوجية بين الدول، بل إن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الموقف بالمصالح التي تتداخل فيها الاختلافات الأيديولوجية بين أطراف النزاع، إذ يضيف البعد الأيديولوجي وضعا خاصا على الصراع يزيد من تعقيده فيصعب بالتالي على طرفيه أو أطرافه التوصل إلى حلول مرضية لكليهما، وهكذا فان دعاة هذا المدخل يخلصون إلى أن أية نظرية معاصره للنزاع يجب أن تستند في أدواتها الأساسية إلى فكره الصراع الأيديولوجي، ومنها يمكن أن تنطلق كافه أبعاد التحليل لظاهرة الصراع بشكل عام والصراع الدولي بشكل خاص.

إذن هذه المقاربة الأيديولوجية تركز على دور الأيديولوجيات أي بمعنى تلك الأفكار والقيم والمعتقدات التي تتبناها أطراف النزاع في نشوب النزاعات واستمرارها مثلا إذا تم استخدام الأيديولوجيا كأداة للتعبئة والحشد خاصة تلك الأيديولوجيا الدينية أو القومية لتبرير العنف ضد الأخر وتصويره كتهديد وجودي، أو كذلك تأثير هذه الأيديولوجيات على صناع القرار ففي غالب الأحيان التمسك بإيديولوجية معينة قد يعرقل جهود التسوية حيث ينظر إلى تلك التنازلات كخيانة للمبادئ وما إلى ذلك[17] .

ثالثا – مقاربة سباق التسلح: ظهرت هذه المقاربة خلال فترة الحرب الباردة، إذ تفترض هذه المقاربة أن ظاهرة النزاع الدولي تعود إلى التنافس بين الدول في امتلاك الأسلحة الإستراتيجية والأكثر تطورا، فالسباق نحو التسلح وخاصة في مجال تكنولوجيات السلاح يؤدي إلى إحداث فجوة في القوة العسكرية بين الدول، هذا الواقع الذي يدفع بالدول التي تمتلك ميزة أو مزايا عسكرية وتكنولوجية إلى الإسراع في امتلاك التقنيات

---

[16] عشور سليم، مطبوعة في مقياس تحليل النزاعات الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة (2021)، ص59–60

[17] عبد الله السيد الهاشمي، الأيديولوجيا والمصالح في الصراع الدولي، مركز الاتحاد للأخبار، 12 أكتوبر 2021، على الرابط https://n9.cl/va116

الحديثة في المجال العسكري والحرب، مما يؤدي إلى الصدام مع القوى التي تريد إن تبقى على هرم التفوق الاستراتيجي، إن التفوق التكنولوجي في نظم التسلح يدفع أيضا لاستعراض القوة كوسيلة للضغط بصدد التسوية الدبلوماسية، مما يؤدي إلى شحن الصراعات بمزيد من التوتر والعنف بصرف النظر عن الأسلوب كان مقصودا أو غير مقصود، فالذي يحدث إن إطار السرية المرتبط بسباق التسلح يخلق مناخا من الشك والريبة، وقد يكون سببا في الدعوة في الدفع نحو الصدام والصراع، كما إن استمرار التطور التكنولوجي في مجالات نظم التسلح يدفع بدوره مجموعات المصالح نحو مواصله ضغوطها على دوائر القرار للإبقاء على كل أو بعض بؤر التوتر بما يضمن مصالح هذه الجماعات[18].

إذن هذه المقاربة تفترض أن سباق التسلح يخلق بيئة من عدم الثقة المتبادلة، ويمكن أن يكون عاملا رئيسا في نشوب أو تصعيد النزاعات الدولية.

رابعا – المقاربة السياسية:

تنطلق هذه المقاربة من فرضية تفيد بان وجود تكتلات وأحلاف دولية متصارعة هي من أهم ، العوامل المسببة للنزاعات، فالركيزة التي تعتمد عليها هذه الأحلاف هي تطبيق لسياسات توازن القوى، وعليه فأي اختلال يقع على هذه التكتلات والأحلاف ينتج عنه اختلال في توازن القوى، التي تؤدي إلى حالة الصراع والتجاذب والتصادم، وكما تقوم هذه الأحلاف على عدة عوامل، قد تكون أيديولوجية أو اقتصادية أو أمنية أو سياسية أو ثقافية دينية، وعلى العموم فإن سياسة الأحلاف **إذا لم تكن مؤطرة ضمن نظام قانوني دولي ومبنية على توافق دولي، قد تتحول بسبب التحولات في السياق الدولي أو تضارب المصالح إلى أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى النزاعات والصراعات الدولية بدلا من أن تكون أدوات للردع أو الحماية** وهذا ما تؤكده العديد من التجارب التاريخية، حيث لعبت التحالفات العسكرية دورًا محوريًا في اندلاع صراعات كبرى مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية[19].

خامسا – المقاربة الجيوسياسية:

يحاول هذا المنهج تفسيرا النزاعات الدولية انطلاقا من علاقة النزاع بظروف المكان الطبيعي والضغوط التي يولدها على سلوك الدول الخارجي، أي انه بالرغم من تعدد النظريات الجيوسياسية فإنها تلتقي في نقطه مركزية وهي الضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عمليه النزاع من اجل البقاء والنمو،

---

[18] عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (2010)، ص13-14

[19] حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية مقاربة نظرية، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر (2008)، ص 31

ومن علماء الجيوبوليتيك نجد **راتزل، ماهان، سبيكمان وماكندر** وغيرهم، فالمقومات الطبيعية تؤثر على صانع القرار ويمكن أن تشكل أحد مصادر النزاع الدولي وهي متعددة ، سيتم التفصيل في هذه المقاربة عندما نتناول المحور الثاني من البرنامج.

إذن هذه المقاربة تفسر النزاعات الدولية بالاعتماد على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة الدولية، أي طيف تؤثر هذه العوامل الجغرافية على العلاقات بين الدول.

سادسا – المقاربة السوسيولوجية:

تجدر الإشارة في هذه المقاربة، أنها تتداخل في فرضياتها العديد من النظريات الكبرى الكلية المفسرة للتفاعلات الدولية بصفة عامة والنزاعات الدولية بصفة خاصة، وينطلق أصحاب هذه المقاربة من فرضية مفادها: طبيعة المنظومة المجتمعية لأطراف النزاع هي المصدر الرئيسي للسلوك النزاعي، ومن هذا المنطلق يركز أصحاب هذه المقاربة على تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة النظام السياسي والنخبة الحاكمة والأيديولوجية، **فالليبرالية** ترجع أسباب النزاعات الدولية إلى طبيعة المنظومات السياسية القائمة في الدول خاصة منها الشمولية والتسلطية، فهذه الأخيرة تخضع لتطلعات وتوجهات النخبة الحاكمة التي لا تتخذ قراراتها الخارجية في إطار مؤسساتي منظم، كما أنها تفتقد لكوابح قانونية وتنظيمية لسلوكها الخارجي التوسعي والعدواني، ولا تتوقف هذه الطموحات إلا بفعل قوة خارجية أكبر منها، وعلى هذا الأساس فالشموليات والدكتاتوريات هي المنظومات الأكثر افتعالا للحروب والأزمات الدولية، بفعل سلوكها التوسعي والتسلطي الذي تسعى لتكريسه في المنظومة الدولية مثلما كرسته في الداخل، وبناء على هذا فالليبراليون يؤمنون بالديمقراطيات التي لا تنجذب للعنف وفي المحصلة لا تتحارب فيما بينها، بحكم الثقافة الديمقراطية التي تتشبع بها منظوماتها المجتمعية[20].

من جانب آخر، تعتبر الماركسية الكلاسيكية إن الحروب والنزاعات تبرز من جراء الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية، فالطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي قد تدفع بالدولة إلى الحرب عند ازدياد الصراع الطبقي، وذلك بهدف تغليب المشاعر الوطنية على المشاعر الطبقية عند الطبقة العمالية، ويعني ذلك أن القادة السياسيين في المجتمعات الرأسمالية يفتعلون النزاعات الخارجية لاحتواء الحركات العمالية والتخلص من مطالبهم.

[20] عبد الوهاب عميري، مرجع سبق ذكره، ص70-71

إلى جانب مفهوم "**الصراع الطبقي**" يعتمد الماركسيون على مفهوم "**الإمبريالية** "لتفسير النزاعات، والمقصود بهذا المفهوم بشكل عام التوسع بهدف الهيمنة والسيطرة مما يخلق النزاع مع دول أخرى، ويعد" **أفلاطون**" أول من لاحظ هذه الظاهرة السياسية حين رأى أن الدول تضطر للتوسع خارجيا عندما يصبح إنتاجها الاقتصادي غير كاف لمعيشة شعبها، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حروب مع الدول الأخرى.

في نفس السياق يرى " **هوبسون**" عكس "أفلاطون"، أنه عندما يتعدى الإنتاج في الدول الرأسمالية القدرة الاستجوابية للمجتمع، يصبح هناك فائض إنتاجي بحيث تضطر الدولة للبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها وذلك عن طريق السيطرة على مناطق خارج إقليمها الجغرافي[21].

إلى جانب التصورات النظرية السابقة، هناك مقاربات أخرى تدخل ضمن مجال المقاربة السوسيولوجية، ولكنها اقرب في نظري إلى تفسير البعد الجيوسياسي في النزاعات الدولية، مثل **نظرية النخبة أو المحور الصناعي** لـ" **رايت ميلز**"، مقاربة "**اختلال التوازن في المركز**" لـ " **غالتونغ**"، والنظرية " **الديموغرافية**" لـ " **مالتيس**" أو نظرية" **الثورة الديموغرافية**" لـ "**بول هاوزر**"، وكذا نظرية" **الاحتياجات**" لكل من " **جون بورتون**" و " **ابراهام سالتو**" و " **بول سايتس**"، وهذا فضلا على أطروحات **النموذج المعرفي الواقعي**، الذي حاول بكل مقارباته إن يقدم تفسيرا قريبا إلى الواقع عن الصراع الدولي وخاصة في أبعاده الجيوسياسية، ولذلك هذه النظريات سيتم التفصيل فيها في المحور الثاني من المحاضرات المتعلقة بالنزاعات الجيوسياسية الدولية.

[21] حسين بوقارة ، مرجع سبق ذكره،ص27

المحاضرة الرابعة:

علم الجيوسياسية (الجيوبوليتيك) والنزاعات الدولية: العلاقة، التطور التاريخي، المفهوم وأسس التحليل الجيوسياسي وخطواته

أولا – التطور التاريخي لعلم الجيوسياسية (الجيوبوليتيك) وعلاقته بالنزاعات الدولية:

يعتبر علم الجيوبوليتيك من الفروع العلمية التي شهدت جدلا كبيرا في مسارها التطوري كحقل معرفي قائم بذاته ومعترف به في الأوساط الاكاديمية، والذي صادف مسارا متعثرا افقده مصداقيته العلمية والأكاديمية لفترة من الزمن خاصة وأنه تزامن مع سياق دولي استثنائي، وقبل التفصيل في هذا المسار التطوري لابد من الإشارة الى قوة العلاقة بين ظهور علم الجيبوليتيك وبين ظاهرة الصراع الدولي، ويمكن القول ان ارتباطه الوثيق بالظاهرة الصراع الدولي والحروب هي التي تسببت في ان يفقد مكانته العلمية والأكاديمية، وهذا ليس لاختلال على مستوى النظام الاكاديمي لحقل الجغرافيا السياسية، او باعتبارها تمثل في جانب معين مستوى من مستويات التحليل السياسي للظواهر والقضايا البارزة في الساحة السياسية، وانما لارتباطه في بداية ظهوره كحقل معرفي واعد – قادر على إعطاء العديد من التفسيرات للظواهر السياسية خاصة منها الدولية والمتعلقة بظاهرة الصراع الدولي–، بالمدرسة الألمانية التي تعتبر المدرسة الام في تطور هذا العلم، وبذلك استخدم في سبيل تحقيق الطموحات الجيوسياسية لألمانيا النازية، والتي تسببت في حربين عالميتين، مما جعله يمثل الوجه المدمر للمعرفة وليس البناء.

بناء على ما سبق، فالتنافس والصراع الذي كان بين القوى الأوروبية في البحث عن المناطق الحيوية وتعميق نفوذها في العديد من الأقاليم الجغرافية عبر العالم، والذي بلغ أوجه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خلق حالة من الفوضى والصدامات العنيفة على مستوى النظام الدولي القائم في تلك الفترة، وبالرغم من مبدا توازن القوى الذي تم إنشاؤه من طرف القوى الأوروبية، فانه انهار باندلاع الحرب العالمية الأولى، وهذا دوما بسبب النزعة الامبريالية التي تمكنت من القوى الأوروبية في تلك الفترة، وعلى هذا الأساس يمكن القول ان منطق الصراع والنزاعات التي ظهرت بين القوى الاوروبية الفاعلة في تلك الفترة، هي التي دفعت نحو الاهتمام اكثر بالجغرافيا السياسية بصفة عامة وبذلك أسست لما يسمى بنظريات السيطرة في علم الجيوبوليتيك، ولم تكن هذه في الحقيقة سابقة قامت بها الدول الأوروبية في العصر الحديث انما هي قديمة فالحضارات السابقة كلها عملت على تطويع الجغرافيا لخدمة أغراض سياسية وعسكرية، بداية من الحضارات القديمة وصولا الى العصر الحديث الذي شهد التأسيس الفعلي لهذا المجال كحقل

معرفي، وحتى أصحاب الجغرافيا السياسية الذي يتبرؤون من علم الجيوبوليتيك كونه يخدم اغراضا غير أخلاقية، بحكم انه يدفع نحو السيطرة على مكاسب الاخرين، فان الجغرافيا السياسية هي الأخرى تم تطويعها لخدمة الأغراض السياسية، فالكشوفات الجغرافية التي قام بها باحثين وعلماء أوروبيون في افريقيا، كان الهدف منها ليس علميا بحتا وانما كانت تهدف الكشف عن المناطق الأكثر حيوية واستراتيجية من حيث الموارد والمعادن، وكذا الكشف عن الممرات المائية والبحرية بهدف السيطرة عليها وتقوية نفوذ بلدانها، وهي في الأخير التي مهدت الطريق لوقوع القارة الأفريقية تحت وطأة الاستعمار الاوروبي الذي استمر لعقود طويلة.

بعيدا عن الأفكار القديمة التي ظهرت في الحضارات والفترات السابقة التي تعبر عن علم الجيوسياسية، فان الانطلاقة الفعلية لهذا الفرع العلمي بأدواته العلمية والمنهجية كانت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع المفكر الألماني" **فريديريك راتزل**"، الذي استعمل لأول مصطلح " **الجغرافيا السياسية**" في كتابه الصادر عام **1897** والمعنون بـ" **الجغرافيا السياسية**، بحيث قام "**راتزل**" بصياغة اطروحته في تحليل قوة الدولة في اطار النظرية " الداروينية" في التطور البيولوجي، بحيث اعتبر ان الدولة مثل الكائن الحي الذي يتطور وينمو ويستمد خصائصه من جغرافيته، فالدولة كلما زادت مقدرات قوتها كلما توسعت جغرافيا بما يتناسب مع حجم تطورها، وعلى هذا الأساس فالدولة دائما لا تتوقف طموحاتها في التوسع خارج حدودها الجغرافية، فحدود الدولة بالنسبة اليه زئبقية قابلة للتمدد والانكماش، ولذلك لابد ان تحافظ على قدراتها التوسعية، لان أي تراجع سيعرضها هي الأخرى لخطر الالتهام من قبل دول أخرى.

الى جانب "**راتزل**" خطى مفكرين ألمان آخرين منحنى اكثر تطورا في مجال هذا الحق، ولكنهم لم يخرجوا عن الاطار العام الذي قدمه "**راتزل**"، فقد عملوا على استحداث " علم السياسات الأرضية" وهو الذي يسمى اليوم بـ "**الجيوبوليتيك**"، وابرز هؤلاء المفكرين كان " **رودولف كلين**"، الذي انطلق من فكرة ان الدول كائن عضوي قابل للتطور وغير ثابت، وان الهدف النهائي للدولة هو تعظيم قوتها والقانون الطبيعي يفرض حتمية النمو البيولوجي للدولة، هذا الواقع الذي يجعلها تدخل في عملية نزاعية وصراعية لا تنتهي الا بمعادلة صفرية، الامر الذي يترتب عليه زوال الدول الأضعف لصالح الدول الاقوى[22].

[22] رتيبة برد، الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، م04، ع 02(2012)، ص159-162

وفق هذه التصورات بنى الجغرافيون والسياسيون الالمان رؤيتهم لإخراج بلادهم من المحنة التي منيت بها بعد الحرب العالمية الأولى، وبناء عيه تم اصدار مجلة علمية دورية تعنى بالشؤون الجيوساسية وتسمى بـ" **المجلة الجيوبوليتيكة**"، وضمت هجينا من الفكر الجغرافي والتاريخي والسياسي والقومي والاستعماري.

وقد تمت صياغة هذا الفكر في قوالب علمية حملت شعارا مفاده:" **لابد ان يفكر رجل الشارع جغرافيا وان يفكر الساسة جيوبوليتيكيا**"، هذا الأخير الذي استخدم لرفع من مستوى الزخم القومي الشوفيني من طرف الحزب النازي، والذي من خلاله يقدم المبرر في احقية المانيا في أراض وبلدان خارج اقليمها الجغرافي ، ومنه زيادة مستوى التأييد الشعبي للحملات العسكرية النازية التوسعية، وقد كرس هذا الفكر زيادة التداخل والتشابك في المفاهيم اين اصبح من الصعب الفصل بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك والامبريالية، وكما أصبحت "**الجيوبوليتيك**" ضمن العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية، والتي انهارت بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية، وصار ينظر اليه على انه مثال للتوظيف الخاطئ للجغرافيا في السياسة، كما انه عد علما زائفا كونه وجد لخدمة أغراض أيديولوجية عدوانية، وبذلك تم منع تدريسه في الجامعات، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقيام الأحادية القطبية، رجع من جديد للبروز مع السياق الدولي الجديد وانهيار كل المحددات الأيديولوجية والسياسية التي قام عليها نظام الثنائية القطبية[23].

وفق المنظور المعاصر يكتسي البعد الجيوسياسي في الدراسات الدولية وفي تحليل النزاعات أهمية كبرى، فهذا الأخير ونتيجة للتطور الكبير الذي شهده على مستوى مقولاته الفكرية والعلمية والمنهجية، اصبح يعتمد عليه في تحليل كل الديناميات التنافسية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، سواء كانت كوحدات سياسية او كتكتلات إقليمية واقطاب اقتصادية، وخاصة مع السيولة الكبيرة التي شهدتها ظاهرة العولمة والتطور الكبير وغير المسبوق في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وتقنيات التحكم عن بعد، التي اعتبرها الكثير من الباحثين انها عوامل قد تحد من أهمية العامل الجغرافي، ولكنها في حقيقة الواقع اثرت تاثيرا عكسيا، فهذه التقنيات لم توجه فقط في المجالات الاقتصادية وانما تمركزت بشكل أساسي في المجال العسكري، وشكلت بعدا من ابعاد التنافس بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، ونتيجة لتطور أدوات التحليل في علم الجيوبوليتيك أصبحت هذه الأخيرة من صميم اهتماماته.

ثانيا – مفهوم علم الجيوبوليتيك والنزاعات الجيوسياسية الدولية:

[23] نوار جليل هاشم، ما بين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م04، ع 02(2020)، ص436

تجدر الإشارة في هذه الجزئية، الى انه لا يوجد تعريف واحد لعلم الجوسياسية (الجيوبوليتيك)، وهذا راجع لتعدد الاتجاهات والمدارس الفكرية في هذا الحقل، وكذا الاختلاف في الفترات الزمنية والاحداث الدولية، وعلى هذا الأساس سنورد مجموعة من التعاريف من خلالها يمكن ان نوضح الصورة المفاهيمية للمصطلح بشكل أكثر قربا للواقع.

– عرفه " **رودولف كيلين**" وهو الاول الذي استعمل هذا المصطلح، بقوله:**<< انه دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وان اهم ما تعنى به الدولة هو القوة، كما ان حياة الدول تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان>>**، فهذا التعريف يشير الى الدور الذي يجب ان يقوم به القائد السياسي في مجال تطويع الموقع الجغرافي ليصبح مصدرا لقوة الدولة في الخارج. أي بعبارة أخرى أكثر دقة كيف يمكن لصانع القَرار جعل الموقع الجغرافي كمصدر قوة للدولة في التعبير عن مواقفها السياسية؟

– " **كارل هاوسهوفر**" يعرفه على انه:**<< العلم القومي الجديد للدولة، وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية>>.**

– اما " **اف لاكوست**" فقد عرفه على انه:**<< دراسة لمختلف اشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم>>.**

وفي تعريف اكثر حداثة، ويتوافق مع التحولات التي شهدتها التفاعلات الدولية، يعرفه " **بارت شابمن**" على انه:**<< ذلك العلم الذي يعكس الواقع الدولي ومجموعة القوى العالمية المنبثقة عن تفاعل الجغرافيا من جهة، والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وتتسم بالطابع الديناميكي لا الثابت>>**[24]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول، ان علم الجيوسياسية او الجيوبوليتيك انتقل من مرحلة كان علما مؤدلجا جاء ليخدم اجندة توسعية وعدوانية، من منطلق ان علم الجيوبوليتيك هو العلم الذي يضع الاليات والوسائل الكفيلة بتضخيم مصادر القوة لدى الدولة خارج حدود اقليمها الجغرافي، ليمثل اليوم ذلك العلم الذي يدرس جل التفاعلات بين القوى العالمية في سبيل السيطرة على مقومات القوة في مجال جغرافي معين، كما يقوم بدراسة كل العوامل المساعدة في ذلك بين كل الفواعل في الساحة الدولية، وتدخل في هذا المجال العوامل التكنولوجية والبشرية والاقتصادية والعسكرية وغيرها

بناء على هذا يمكن القول، ان النزاعات الجيوسياسية الدولية، هي تلك النزاعات وحالة الصراع التي تظهر نتيجة التضارب والتصادم بين القوى العالمية في سبيل الحصول على مكامن القوة والنفوذ خارجيا،

[24] مريم مخلوف، الجيوبوليتيك، الموسوعة السياسية، 2018، على الرابط https://n9.cl/har8w2

ومهما كانت هذه المكامن فهي لا تخرج عن المقومات الجغرافية، وكما يدخل في هذا المجال حماية مصادر الطاقة والممرات البحرية والمضايق ومصادر التجارة العالمية والتكنولوجيات الحديثة، كالموصلات الالكترونية وغيرها.

كما يوضح لنا هذا التعريف، الاختلاف الواضح بين علم الجغرافيا السياسية وعلم الجيوبوليتيك، **فالجغرافيا السياسية تشير الى ذلك العلم الذي يختص بدراسة المقومات الجغرافية للدولة وداخل اقليمها الجغرافي**، فهو يحلل كل ما يتعلق بطبيعة الإقليم الجغرافي من حيث المساحة والموارد الطبيعية والإمكانات البحرية والمائية وكذا العوامل البشرية والديموغرافية والاقتصادية والاقاليم المكونة للدولة، ومدى تأثير هذه العوامل على عملية صنع القرار السياسي، أما **الجيوبوليتيك فهو يبحث عن تلك النزعة نحو السيطرة خارج الحدود الجغرافية بالاعتماد على هذه المداخل** ، وبذلك فالعلمان من جانب موضوعي يكملان بعضهما البعض، ولا يختلفان الا في طبيعة الأهداف الخارجية والداخلية.

من خلال ما سبق يمكننا أن نرصد مجموعة من الفوارق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك وهي كالتالي[25]:

أولا: الجغرافيا السياسية

تعنى الجغرافيا السياسية بدراسة العوامل الجغرافية التي تسهم في تشكيل كيان الدولة، وسياساتها، وشخصيتها. وتتميز بالخصائص التالية:

1. **تركز على الحقائق الجغرافية** التي تؤثر في تكوين الدولة، سواء من حيث الموقع، الحدود، الموارد، أو السكان.
2. **تعنى بالتحليل الموضوعي لبيئة الدولة**، وتدرس ماضيها وحاضرها كما هو، دون افتراضات مستقبلية.
3. **تتسم بالثبات النسبي**، وتهدف إلى دراسة الدولة كما هي قائمة فعلا.
4. تعد **الأساس العلمي الذي تفرّعت منه الجيوبوليتيك**، فهي تمهد لفهم العوامل الجغرافية المؤثرة في السياسات الدولية.
5. تشمل **تحليل الظروف الجغرافية للمجال الأرضي للدولة**، بما في ذلك التوزيع المكاني للموارد، والموقع الاستراتيجي، والعوامل الطبيعية والبشرية.

[25] نوار جليل هاشم، مرجع سبق ذكره، ص442-444

ثانيا :الجيوبوليتيك يمثل الجيوبوليتيك تطورا مفاهيميا للجغرافيا السياسية، حيث يركز على حيوية الدولة وحركتها في المجال الإقليمي والدولي. وتتميز الجيوبوليتيك بالخصائص التالية:

1. يحلل حيوية الدولة وحركتها في مجالها الإقليمي والدولي، مستندا إلى الحقائق الجغرافية التي تُسخر لخدمة مصالح الدولة.
2. يقوم على دراسة الدولة من حيث مطالبها وأهدافها الاستراتيجية في إطار السياسة الدولية.
3. يبرز تأثير العوامل الجغرافية باعتبارها أساسا لقوة الدولة، ولموقعها في النظام الدولي، وتأثيرها في صنع القرار السياسي الخارجي.
4. يتسم بالديناميكية والتغير، رغم ثبات العامل الجغرافي كعنصر مؤثر، فهو يخضع للتحولات السياسية والاستراتيجية.
5. يسعى إلى استشراف مستقبل الدولة، عبر تحليل المعطيات الجغرافية لتصور ما "يجب أن تكون عليه."
6. يعنى بالمطالب المكانية للدولة، مثل التوسع أو تأمين المجال الحيوي.
7. يعتمد على معطيات من الجغرافيا السياسية والتاريخ والدراسات التخصصية والاستراتيجية العسكرية، ما يجعله علما متعدد الأبعاد.

الخلاصة أن الجغرافيا السياسية تعنى بدراسة الدولة كما هي في واقعها الجغرافي والسياسي، من خلال تحليل ثابت وموضوعي للحقائق الجغرافية المؤثرة في تكوين الدولة وشخصيتها وسياساتها، دون الانخراط في استشراف المستقبل. أما الجيوبوليتيك، فهو علم أكثر ديناميكية واستراتيجية، يركز على دراسة الدولة كما يجب أن تكون، انطلاقا من معطياتها الجغرافية، ويهدف إلى توجيه سياساتها الخارجية وتحقيق مطالبها المكانية، عبر فهم علاقتها بالمجال الإقليمي والدولي، مع توظيف عناصر من الجغرافيا، التاريخ، والاستراتيجيا[26].

هناك مصطلح آخر يتداخل مع علم الجيوبوليتيك، وهو " **الجيواستراتيجية**" والذي يشير الى تلك القدرة على استخدام الموقع الاستراتيجي للدولة، عبر تفعيل ما هو متاح من مقومات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية وغيرها بهدف تحقيق مصالح الدولة في السلم والحرب. أي بعبارة أخرى هي توظيف تلك العوامل الجغرافية في إطار استراتيجي لتحقيق أهداف الدولة العليا لاسيما في مجالات الدفاع والسيطرة الإقليمية والدولية.

ثالثا – أسس التحليل الجيوسياسي وخطواته:

---

[26] المرجع نفسه

بحكم الاعتماد على البعد الجيوسياسي في تفسير النزاعات الدولية، كان من الضروري توضيح جملة الأسس التي يقوم عليها التحليل الجيوسياسي للنزاعات وازمات الصراع الدولي، ومن هذا المنطلق يوجد ثلاثة أسس مهمة، وهي:

– اعتبار الدولة كمرجع أساسي للدراسة كونها تمثل البناء الأساسي ومصدرا للقوة، فالدولة هي جوهر التحليل الجيوسياسي.

– الأساس الثاني يقوم على الوضع الجغرافي ووصفه وتبيان حقائقه ومدى ارتباطه بالقوى السياسية المختلفة.

– الأساس الثالث يقوم على تحديد الاطار المكاني الذي يضم مختلف القوى السياسية المتفاعلة والمتصارعة[27]. فالصراع الدولي لا يفهم بمعزل عن المسرح الجغرافي الذي تدور فيه الأحداث.

وللتفصيل اكثر في هذه الجزئية، لا من تقديم توضيحات اكثر، لا يمكن ان ننكر ان العلاقات الدولية وجل التفاعلات الحاصلة فيها هي علاقات صراعية وتنافسية اكثر منها تعاونية، وهذا بالرغم من التطور الكبير الذي شهده المجتمع الدولي من اطر قانونية ومؤسساتية للحد من ظاهرة الصراع وتعزيز سبل التعاون خاصة في ظل الهيمنة النيوليبرالية ومبادئ السوق الحرة على النظام الدولي، فان العالم مازال يشهد بؤرا للصراع والنزاع الدولي، وعلى هذا الأساس لابد للباحث ان يكون ملما بأدوات التحليل الضرورية في فهم طبيعة التوازنات الدولية والإقليمية وكذا المنطلقات الحقيقية في تحليل النزاعات الجيوسياسية الدولية.

الى جانب الخطوات المذكورة في الفقرات السابقة، هناك من يضع خطوتين مهمتين في عملية التحليل الجيوسياسي للنزاعات، وهي:

1– دراسة الإقليم: أي من الضروري التركيز على الإقليم الجغرافي للدولة، وذلك من خلال:

- _ طبيعة الموارد وتنوعها.
- _ أوجه القصور والنقائص التي تعرفها في بعض الميادين.
- _ مستوى التبعية للغير.
- _ طبيعة الموقع واهميته بالنسبة للدولة.
- _ الاثار الناجمة عن توظيفها لذلك الموقع، او نظرة وموقف باقي الدول من ذلك.

2 – الاهتمام بالإنسان الموجود على ذلك الإقليم:

وذلك من خلال:

---

[27] نوار جليل هاشم، مرجع سبق ذكره،ص 440

- التركيز على الخصائص السكانية.
- مستوى التجانس داخل هذه الدول، من حيث التركيبة البشرية وعدد الأقليات والعرقيات المتواجدة، وكذا الطوائف الدينية، وهل تشهد حالة من الاستقرار ام عدم الاستقرار؟
- الاهتمام بكل الجوانب العقائدية والفكرية والقيمية السائدة في البلد، وهل تشكل مصدرا للتناقض والاختلاف؟

المحاضرة الخامسة: أبعاد التحليل الجيوسياسي للنزاعات الدولية

بحكم أننا ندرس النزاعات التي تأخذ أبعاد جيوسياسية، إذن فلابد من مناقشة الأبعاد الرئيسية للتحليل الجيوسياسي، أين سيتم شرح كل عامل وتقديم أمثلة لتأثيرها في الجيوسياسية، وكذا في مسار النزاع او الصراع الدولي:

أولا – البعد الجغرافي: هو عامل مهم جدا وهو أصل التحليل الجيوسياسي، بالرغم من أن ما يسمى علم الجيوبوليتيك هو ذلك العلم الذي أدخل أبعاد أخرى في التحليل لكن يبقى العامل الجغرافي عامل مهم جدا في تحليل النزاعات الجيوسياسية وكذلك في تحديد العلاقات التعاونية والصراعية في النظام الدولي بالرغم من التطور التكنولوجي والتقني. إذن فالعوامل الجغرافية تعتبر من أهم العوامل إذ تلعب دورا استراتيجيا طويل الأمد في تحديد السياسات الخارجية والاستراتيجيات العسكرية للدول ، فمن بين أهم المناهج المستخدمة في تحليل العلاقات الدولية هو المنهج المورفولوجي أو المنهج الجغرافي وهو ذلك المنهج الذي يتضمن دراسة تحليلية لكل العوامل الجغرافية التي تتميز بها منطقة معينة، وكذلك تدخل ضمن التحليل من خلال البحث عن المسببات التي تؤدي إلى هذا الصراع ، خاصة الصراع الجيوسياسي الذي يكون على مناطق وموارد ، ولذلك فالعامل الجغرافي مهم بما يتضمنه من موقع استراتيجي وكذلك من حيث الموارد والثروات ومن حيث كذلك المجال البحري والمضائق التي تشرف عليها والممرات البحرية[28] .

1_ الموقع الجغرافي:

–يحدد موقع أي بلد على الكرة الأرضية نطاقه تجاه المناطق الجغرافية المهمة: فمحاور الاتصالات الطرقية، الموانئ، الأنهار والمدن والمناطق المهمة، ليست سوى بعض الأمثلة، حيث يشير الموقع الجغرافي لدولة ما في فترة تاريخية معينة إلى الدول المجاورة في بيئتها الجيوسياسية المباشرة والمسافات التي تفصلها عن القوى الإقليمية وخارج المنطقة، لقد كانت مسألة المسافة بمثابة اعتبار استراتيجي كبير خلال الحرب

[28] سمية حذفاني، مرجع سبق ذكره، ص40

الباردة في أوروبا، مثلا كانت لقوات حلف وارسو ميزة استراتيجية حيث تمركزت بالقرب من أوروبا الغربية، من ناحية أخرى كان لا بد من استكمال قوات الناتو في القارة بدعم أمريكي وكندي، الذي من الطبيعي أن يستغرق وقتا أطول للانتشار في حالة نشوب حرب، لم تكن المسافة بين أوروبا وأمريكا الشمالية لصالح قوات حلف شمال الأطلسي، بل كانت لصالح دول حلف وارسو في حالة وقوع أعمال عدائية بين هذين التحالفين العسكريين[29].

2- العوامل المناخية والبيئية:

الظروف المناخية لها تأثير كبير على الجيوسياسية في فترات السلام وكذلك في أوقات الحرب، حيث يؤثر المناخ أيضا على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات البشرية ويؤثر على أساليب حياتهم، يعتبر أسلوب الحياة جزء من بنية الهوية الجماعية لمجتمع معين ويؤثر على تفكيره، كما يمكن أن يؤثر على الأمن الغذائي أو تطور عوامل الهوية الجماعية لمجتمع معين، كما تعد عمليات التصحر وارتفاع منسوب سطح البحر واستنزاف الموارد الطبيعية من عوامل الخطر الجيوسياسية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على ديناميكيات الهجرة والصراعات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية مثل المياه النقية .

3 - **التحول في القيمة الجيوسياسية للعوامل الثابتة**

قد تؤدي العوامل الجغرافية الثابتة إلى تمكين استراتيجي في فترات معينة، لكنها قد تمثل في فترات أخرى مصدر ضعف. فسويسرا، رغم موقعها الاقتصادي والتجاري المتميز وسط أوروبا، وجدت نفسها في موقف جيوسياسي معقد خلال الحرب العالمية الثانية بسبب إحاطتها بدول معادية مثل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وفرنسا الخاضعة للاحتلال.

4- الدول الحبيسة والدول المطلة على السواحل:

يوجد 48 دولة غير ساحلية في العالم كدول حبيسة، حيث يمكن أن يوفر الوصول إلى البحر إمكانية استغلال الموارد الطبيعية المختلفة، كما يوفر فرصة لدمج التجارة الدولية بكفاءة أكبر، زيادة عائدات السياحة، اكتساب قوة عسكرية التأثير، والعكس يؤدي فقدان الوصول إلى البحر خسارة استراتيجية كبيرة للدولة، على سبيل المثال مع استقلال إريتريا في عام 1993 فقدت إثيوبيا إمكانية الوصول إلى البحر

[29] المرجع نفسه، ص41

الأحمر، بما أن العلاقات السياسية والاقتصادية مع إريتريا توقفت منذ ذلك الحين بسبب العداء بين الدولتين، فقد اضطرت إثيوبيا إلى الاعتماد حصريا على جيبوتي لعبور الموانئ البحرية، وهي الظروف التي أعاقت تنميتها الاقتصادية، أدى الوضع غير الساحلي لإثيوبيا الناجم عن فقدان السيطرة على إريتريا إلى تراجع موقعها الجيواستراتيجي وساهم في تدهورها الاقتصادي، حيث لا يمكن استبعاد احتمال تصاعد التوترات بين هذين البلدين حيث تريد إثيوبيا استعادة الوصول إلى البحر من خلال ممر بري يخضع حاليا لسيادة إريتريا.

5-المناطق العازلة:

غالبا ما يعني التواجد في **منطقة عازلة** ضعفا جيوسياسيا لدولة تقع بين قوتين متنافستين أو أكثر، خاصة عندما تكون العلاقات عدائية بين تلك القوى أو إذا كانت القوى الخارجية ترغب في تعديل مناطق نفوذها في المنطقة، فإن البلدان الواقعة في المناطق العازلة يمكن أن تتأثر بشكل مباشر بتنافس القوى الجيوسياسية للسيطرة عليها، مثلا كان موقع بولندا بين روسيا وألمانيا عاملا مهما في تطور التغيرات الإقليمية للدولة البولندية في القرنين الماضيين، كما تأثرت التعديلات الإقليمية والحدودية وتهجير السكان بشكل كبير بالتنافس الجيوسياسي المرتبط بسيطرة الألمان والروس على بولندا، من الأمثلة على ذلك ميثاق عدم الاعتداء النازي السوفييتي لعام 1939 والذي أدى إلى غزو الألمان والروس لبولندا وأدى إلى تقسيم الدولة البولندية بين القوتين. كذلك الأمر بالنسبة لأوكرانيا ما بين روسيا وحلف الناتو الذي يريد أن يمتد إلى غاية تخوم روسيا، وبذلك يعتبر تهديد للعمق الاستراتيجي لروسيا وهو الأمر الذي خلف اليوم هذه الحرب الروسية على أوكرانيا.

6- الجبال:

تشير الوظيفة الجيوسياسية للجبال إلى دورها المحتمل في تعزيز الموقف الدفاعي لدولة معينة، حيث كانت جبال أفغانستان توفر ملجأ وعنصرا مهما للدفاع للمتمردين الذين كانوا يقاتلون الجيش السوفييتي في الثمانينيات والقوات الغربية في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2011،كما تمثل أفغانستان أيضا عمقا استراتيجيا لباكستان في حالة وقوع هجوم هندي ستكون القوات الباكستانية قادرة على التراجع إلى المنطقة الجبلية المتاخمة لحدودها مع أفغانستان، بالتالي فإن لأفغانستان دورا جيوسياسيا مهما في التصورات الاستراتيجية الباكستانية.

7-العامل البحري:

يعد العامل البحري عاملا مهما في الدراسة الجيوسياسية، وخاصة في مجال النزاعات الدولية ، لقد كان التنافس بين القوى القارية والبحرية جزءا أساسيا من التفكير والممارسات الجيوسياسية، حيث يساهم الاستكشاف المتزايد للموارد الطبيعية في المناطق البحرية خاصة النفط والغاز في تزايد الأهمية الجيوسياسية للبحار والمحيطات، كمثال في فترات الحرب تمثل إمكانية إغلاق معبر بحري مهم ميزة استراتيجية مهمة على القوة المعادية، يعتبر التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز إذا تعرضت إيران لهجوم من قبل القوى الغربية هو مثال على الأهمية الاستراتيجية لأمن الطرق البحرية، كما يسلط الموقع الاستراتيجي لجبل طارق الضوء على وظيفته الجيوسياسية من وجهة نظر الإستراتيجية البحرية، حيث كان جبل طارق تاريخيا قاعدة مهمة للقوات المسلحة البريطانية وهو موقع لقاعدة البحرية الملكية، حيث يعد موقع جبل طارق الاستراتيجي في منطقة ربط بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، مصدرا هاما لبريطانيا باعتبار انه يعزز قوتها البحرية.

بالرغم من التقدم التكنولوجي، فإن خصائص البنية المادية لمنطقة معينة لا تزال تؤثر على العلاقات التي تربط مجموعة بشرية معينة بفضائها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث تؤثر العوامل الجغرافية الثابتة على أسلوب حياة السكان، وبالتالي فهي أيضا مكونات للهوية الجماعية، يمكن لعوامل الجغرافيا الطبيعية أن توفر الفرص وتدل على نقاط الضعف في فترات السلم والحرب كما تؤثر على قوة الدول.

ثانيا – بعد الموارد الطبيعية:

إذ تعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث نزاعات جيوسياسية، وهذا بالرغم من التطور الكبير الحاصل في المجال التكنولوجي والتقني ، إلا أن هذه الموارد تبقى العامل الأساس في تحديد القوة العسكرية والاقتصادية للدولة ، ومن ثم في علاقاتها وصراعاتها جيوسياسيا، فنجد أن المناطق التي تتميز بغنى في الموارد غالبا ما تكون ساحة للصراع ما بين القوى المتنافسة في النظام الدولي، مثل اليوم منطقة الشرق الأوسط (عدد القواعد العسكرية أكبر دليل على ذلك)، هذه المواجهة بين القوى الكبرى حول الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها غالب ما تؤثر بشكل مباشر على الوضع الجيوسياسي في المناطق الغنية بالموارد في الجنوب، كمثال النفوذ الصيني المتزايد بسرعة في عدد كبير من البلدان الأفريقية والجهود المبذولة للحفاظ على القوات الفرنسية في عدة دول في إفريقيا والنفوذ الأجنبي لاستمرارية الصراعات التي تحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية توضح الأهمية المتزايدة لعامل الموارد. فلقد لعبت هذه الموارد مثل

الماس والكوبالت والذهب دورا كبيرا في تأجيج الصراعات الداخلية التي اندلعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا أو سيراليون في السنوات الأخيرة[30].

ثالثا – البعد الخاص بالحدود:

توجد للحدود بين الدول ثلاثة ابعاد رئيسية، والمتمثلة في: البعد الحقيقي، البعد الرمزي والبعد المتخيل، اما **البعد الحقيقي** فيشير الى الحدود الجغرافية التي تمثل كيان الدولة وسيادتها الإقليمية، أي تلك الحدود الرسمية للدولة الوطنية.

أما **البعد الرمزي** يشير إلى دور الحدود في الهوية الجماعية لسكان معينين، وتمثيلاتهم الذهنية المتعلقة بحدود أراضيهم، حيث لا تشير هذه التمثيلات في كثير من الحالات فقط إلى الحدود الفعلية لأراضي الدولة ولكن أيضا إلى حدود التكوينات الإقليمية السابقة، فمثلا اليوم في العالم الإسلامي الهوية الجماعية لا تعترف بالحدود الرسمية وامنا تتجاوزها فهناك حدود رمزية وهي ما يسمى بالعالم الإسلامي ككل ، إذن هذا البعد مهم جدا في التحليل لأن بعض الصراعات اليوم تتجاوز الحدود الفعلية للدولة نتيجة لعدم الاعتراف بهذه الحدود، أما **البعد التخيلي** للحدود عادة يكون ضمن الحدود التي تدخل ضمن المقاطعة أو ضمن الأقاليم الانفصالية، بمعنى أنها تسعى لحدود كما تتخيلها وتتصورها مع الدولة المركزية او علاقاتها مع الدولة الاقليمية التي تسيطر على ذلك الإقليم .

من خلال ما سبق يسعى التحليل الجيوسياسي للحدود إلى فهم آثار الخطوط الحدودية على التفاعلات الداخلية والخارجية، التي تحدث في المناطق التي تفصلها الحدود، على النخب السياسية للدول وعلى الشعوب كذلك، كما أنها تأخذ في الاعتبار الخطابات والتمثيلات الجيوسياسية المرتبطة بالحدود.

لا توجد حدود سياسية تفصل بين الدول فحسب بل توجد أيضا حدود تمثل حدود كيان إقليمي داخل الدولة، على سبيل المثال منطقة ذاتية الحكم، وحدة فيدرالية، مقاطعات وكونتونات، حيث التنظيم الإقليمي لدولة معينة هو عامل مهم في الجيوسياسية الداخلية، خاصة في حالة الدول التي تتكون من أنواع مختلفة من المجتمعات من حيث اللغة والدين، بشكل خاص عندما تمثل هذه المجموعات أغلبية نسبية أو مطلقة في منطقة جغرافية معينة داخل الدولة.

رابعا – بعد التمثلات القيمية:

30 وفاء دريدي، أثر النزاعات المسلحة على الموارد الطبيعية، مجلة البحوث والدراسات، م19، ع02 (2022)،254-255

هذا البعد مهم جدا في التحليل الجيوسياسي للنزاعات لأن بعض الدول تتبنى مثل هذه السرديات من أجل تبرير أحقيتها في إقليم معين أو احتلال إقليم معين، فهذه الجوانب القيمية تؤثر بشكل كبير على المواقف الجيوسياسية، حيث يمكن أن تشير إلى تمثيلات متناقضة، ويمكن ان نستدل على هذا التحليل بالأخذ ببعض الحالات من النزاعات الدولية، بحيث لا يشتمل الصراع على أهداف او مكاسب اقتصادية او جغرافية او غير ذلك فقط، وانما المحرك والمغذي الرئيسي لاستمرارية العملية الصراعية، والتي تدخل ضمن الصراعات الممتدة والمطولة، هي تلك الصور القيمية بشان المنطقة المتنازع بشأنها في ذهنية وثقافة كل طرف من اطراف الصراع، وابرز مثال على هذا الكلام حالات مثل:

– التنافس بين التمثيلات المتعلقة بالقدس في الديانات التوحيدية الثلاث الرئيسية، اليهودية، المسيحية والإسلام، مقابل تأثيراتها السياسية ذات الصلة على الخلافات حول الوضع السياسي لهذه المدينة يقدم مثالا مناسبا من المنافسات فيما يتعلق بالتمثيلات الجيوسياسية.

– تؤكد روايات الصرب عن كوسوفو على الدور المهم الذي تلعبه هذه المنطقة في هويتهم الوطنية، على الرغم من أن كوسوفو تسكنها في الوقت الحاضر أغلبية سكان ألبان كوسوفو بعد حصولها على الاستقلال عن صربيا، فإن الصرب لا يزال لديهم ارتباط عاطفي قوي إلى حد ما بهذه المنطقة التي يعتبرونها مهد حضارتهم، حيث يعد تأثير هذه العوامل المعرفية بالتالي غير المادية عاملا مهما للدراسة في التحليل الجيوسياسي، منه استغلال هذه التمثيلات لتصبح أسس المشاريع الجيوسياسية.

في الأخير هذه الجوانب القيمية غالبا ما تصعب من عملية الحوار والوساطة، فصراعات الهويات والقيم تكون في بعض الأحيان أخطر من صراع المصالح وأطول أمدا[31].

خامسا – البعد التاريخي:

البعد التاريخي مهم جدا، فلفهم الأسباب الحقيقية لنزاع جيوسياسي في منطقة معينة، يجب أن يؤخذ ماضي المنطقة بعين الاعتبار (لابد من الرجوع إلى التاريخ)، فهذه السياقات التاريخية دائما ما تساهم في تشكيل الواقع الاقليمي الراهن، فغالبا ما تنشأ المشكلات الجيوسياسية من تراكمات تاريخية، لذلك فالبعد التاريخي مهم جدا من أجل فهم أفضل للجذور التاريخية للتوترات والصراعات الجيوسياسية الحالية في منطقة معينة. كذلك لهذا البعد التاريخي علاقة وطيدة مع البعد القيمي، فمثلا في كثير من النزاعات تلعب الذاكرة التاريخية دورا كبيرا في بناء تمثلات السيادة والكرامة والحق، فالدول والمستعمرات السابقة دائما لديها حساسية

[31] دمدوم رضا، مرجع سبق ذكره، ص13

شديدة تجاه أي تدخل خارجي حتى ولو كان إنسانيا، كما أن الأطراف المنازعة غالبا ما تستحضر التاريخ لتبرير مطالبها.

سادسا – البعد الاقتصادي:

يعد البعد الاقتصادي من الركائز الأساسية في فهم الديناميكيات الجيوسياسية، إذ لا يمكن لدولة ما أن تضمن فاعلية سياستها الخارجية أو استراتيجيتها العسكرية دون قاعدة اقتصادية قوية ومستقرة. وفي السياق المعاصر للعلاقات الدولية، غالبا ما تستخدم أدوات الجغرافيا الاقتصادية كوسائل لتحقيق أهداف استراتيجية، سواء لتوسيع مجال النفوذ، أو تعزيز القدرة التفاوضية والدبلوماسية، أو حتى لإضعاف خصوم جيوسياسيين بطرق قد تكون أكثر نجاعة من الوسائل العسكرية المباشرة. ويُعتبر تنويع القاعدة الاقتصادية عاملاً مؤثراً في تعزيز موقع الدولة ضمن خارطة القوة الجيوسياسية العالمية.

من جهة أخرى، قد تؤدي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية إلى بروز توترات جيوسياسية حادة، لا سيما في الدول التي تشهد معدلات نمو ديموغرافي مرتفعة دون قدرة مقابلة على توليد فرص العمل أو ضمان الأمن الغذائي للسكان. تصبح هذه التحديات أكثر تعقيداً عندما تكون الدولة غير قادرة على استغلال مواردها الطبيعية بشكل كاف أو عندما تفتقر إليها بالأساس، مما يضعف قدرتها على ضمان تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

وقد أفضت مثل هذه الظروف في فترات متعددة من التاريخ إلى نشوب صراعات مسلحة، أو إلى موجات هجرة جماعية، حيث تسعى الجماعات السكانية إلى التوسع الجغرافي بهدف تأمين احتياجاتها المتزايدة من الموارد والمساحات الحيوية. بالتالي، فإن الفشل في إدارة البعد الاقتصادي يمكن أن يكون محفزا مباشرا لعدم الاستقرار الإقليمي، بل ومصدراً لصراعات ذات أبعاد جيوسياسية معقدة[32].

سابعا – بعد استراتيجيات الفواعل:

يركز على دراسة الاستراتيجيات التي تعتمدها مختلف الفواعل، سواء الفواعل الحكومية أوغير الحكومية، في إدارة مصالحها وتحقيق أهدافها ضمن فضاء جغرافي محدد. في هذا السياق، يعنى التحليل الجيوسياسي باستكشاف وتفسير طبيعة هذه الفواعل، ونواياها، وأدواتها، وتحالفاتها وأهدافها، والإطار الزمني لأنشطتها وتفاعلاتها، بالإضافة إلى تحديد نطاق تحركها على المستويات المحلية والوطنية، وكذلك الإقليمية والدولية.

32 سمية حذفاني، مرجع سبق ذكره، ص37–38

ويكتسب هذا البعد التحليلي أهمية خاصة عند دراسة الأزمات الدولية متعددة الأبعاد، حيث تتشابك المصالح وتتصارع الاستراتيجيات[33]. فعلى سبيل المثال، يظهر تطبيق هذا المنهج التحليلي على الأزمة السورية منذ عام 2011 مدى تعقيد التفاعلات الجيوسياسية التي تجاوزت حدود النزاع الداخلي، لتشمل فواعل إقليمية بارزة مثل إيران، والسعودية، وتركيا، والكيان الصهيوني، وكل منها سعى إلى توظيف الأزمة لتحقيق مصالحه الاستراتيجية. كما كشفت الأزمة عن عودة مظاهر الصراع الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وبخاصة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا، والذي أعاد رسم توازنات القوة في المنطقة وساهم في تغيير قواعد اللعبة الجيوسياسية.

وبذلك، فإن هذا البعد التحليلي لا يكتفي بفهم الجغرافيا السياسية كمعطى ثابت، بل يتجاوزها لتحليل ديناميكيات القوة، وتفاعل الفواعل، واستراتيجيات السيطرة والنفوذ في فضاءات متغيرة ومعقدة.

المحاضرة السادسة: الإطار التحليلي للنزاعات الجيوسياسية الدولية المعاصرة في ضوء مقاربات ومدارس علم الجيوبوليتيك.

يمثل اعتماد المقاربات والنظريات العلمية إطارا ضروريا لتحليل وتفسير التفاعلات في النظام الدولي، حيث يسهم هذا التعدد المنهجي في تقديم رؤى أكثر شمولا وعمقا لفهم الظواهر المعقدة، سواء أكانت تعاونية أم صراعية. ونظرا للتحولات الكبرى التي يعرفها الواقع الدولي المعاصر، فإن الاقتصار على مقاربة واحدة قد يؤدي إلى تفسيرات ناقصة أو سطحية، بينما يسمح التعدد النظري بفهم أدق لتجليات الظواهر الدولية ضمن سياقاتها المتغيرة.

وفي هذا الإطار، فإن تحليل النزاعات التي تأخذ أبعاد جيوسياسية من حيث النزاع على الأقاليم ومناطق النفوذ أو بسط سيطرة وهيمنة على مناطق تتميز بالغنى من حيث الموارد وكذلك تأمين ممرات بحرية من أجل تجارتها الدولية، يتطلب الاستناد إلى مجموعة متنوعة من المقاربات النظرية، تجمع بين ما هو عام في تفسير النزاعات الدولية، وما هو خاص بتفسير النزاعات التي تتخذ بعدا جيوسياسيا. لذلك، ستتطرق هذه المحاضرة إلى مقاربات تحليلية تفسر النزاعات الجيوسياسية الدولية، ثم تنتقل إلى عرض أهم

33مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، م02، ع02، 2023، ص105-106 حميدة لحمر، تعدد الفواعل العنيفة من غير الدول في الحروب الجديدة: مستويات التأثير.

النظريات الكلاسيكية والمعاصرة في مجال علم الجيوبوليتيك، مع ترتيبها زمنيا من الأكثر تقليدية إلى الأكثر حداثة، وذلك لفهم الاستراتيجيات المتبناة من قبل الفواعل المتنافسة في سعيها لتحقيق السيطرة والهيمنة.

أولا – المقاربات المفسرة للنزاعات الجيوسياسية الدولية:

1 – نظرية المحور او المجمع الصناعي:

وضع عالم الاجتماع الأمريكي **رايت ميلز** نظرية "المجمع الصناعي–العسكري"، حيث ركز على دور النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية في إثارة أو افتعال النزاعات الدولية، وذلك بهدف تحقيق أقصى قدر من المكاسب الاقتصادية والجيوسياسية. استند ميلز في طرحه إلى تحليل الواقع السياسي الأمريكي، إذ اعتبر أن السلطة الفعلية في الولايات المتحدة تتركز في يد تحالف قوي يضم رجال الصناعة والجيش، والذين يمتلكون أدوات فعالة للهيمنة، من أبرزها السيطرة شبه الكاملة على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري.

ويرى ميلز أن هذا التحالف يتمتع بنفوذ واسع يطال مختلف القرارات الحيوية للدولة، خاصة تلك المتعلقة بالحرب والسلم، والرخاء والركود الاقتصادي. وبناء على ذلك، فإن المصالح الذاتية لهذه النخبة تقتضي الإبقاء على حالة الصراع الدولي، لا سيما بين الشرق والغرب، باعتبارها بيئة مناسبة لتعظيم الفوائد المادية والمعنوية التي تجنيها من استمرار النزاعات[34].

وبناء على ما سبق، فإن التحالف بين النخب العسكرية والصناعية أسهم في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو التوسع، كما كان له دور في تبني سلوك عدواني في العديد من المناسبات. وقد جاء هذا التوجه خدمة لمصالح تلك النخب وتعزيزا لأهدافها الاقتصادية.

2 – النظرية البنيوية للعدوان:

يرى "يوهان غالتونغ" أن أسباب حدوث النزاعات في الغالب تكون نتيجة سعي الدول إلى تعديل وتصحيح أوضاعها في بعض المجالات التي تعاني فيها من اختلال أو تدن نسبي، مما يدفعها إلى الدخول في صراعات مع دول أخرى. وقد اعتمد غالتونغ في تحليله على مفهوم "اختلال التوازن في المركز"، حيث انطلق من تصنيف ثنائي (عالي – منخفض) لتحديد مكانة الوحدات السياسية في مجالات محددة مثل: الثقافة، الدخل، القوة، والسمعة. وبناء على هذا التصنيف، قد تحتل الوحدة السياسية مرتبة عالية في جميع المجالات، أو منخفضة في جميعها، إلا أن الحالة الأكثر شيوعا تتمثل في "التصنيف المختلط"، أي أن

[34] غازلي عبد الحليم، مطبوعة دروس في مقياس تحليل وإدارة النزاعات الدولية،جامعة الجزائر 3، ص34

تكون الوحدة عالية في بعض الجوانب ومنخفضة في أخرى، مما يؤدي إلى ما سماه "غالتونغ" بـ"اختلال التوازن في المركز."

ويفسر **غالتونغ** هذا الاختلال كمحرك أساسي للعدوان، حيث تسعى الوحدة السياسية إلى تجاوز التصنيفات المنخفضة وتحويلها إلى مرتبة عالية، الأمر الذي قد يترجم إلى سلوك عدواني. ويشير في هذا السياق إلى أن العدوان يظهر لدى الأفراد في شكل جرائم وأفعال عنف، بينما يتجلى لدى الجماعات والدول في شكل حروب وصراعات. وعلى الرغم من أنه لا يعتبر اختلال التوازن في المركز السبب الوحيد للنزاع، فإنه يرى أنه عامل يزيد بشكل كبير من احتمالية تبني سلوك عدواني[35].

من خلال ما سبق، يتضح أن الدول تسعى باستمرار إلى تعديل اختلالاتها البنيوية عبر تحقيق مكاسب اقتصادية وجيوسياسية خارج حدودها، وذلك إما من خلال التوسع الإقليمي، أو عبر فرض نفوذها على أقاليم استراتيجية، أو حتى بالدخول في نزاعات وصراعات مع قوى منافسة لها على الموارد الحيوية أو مواقع النفوذ. ويعد هذا التوجه انعكاسا لمنطق توازن القوة والمصلحة، حيث تلجأ الدول إلى توظيف أدوات مختلفة، سواء كانت سياسية، اقتصادية أو عسكرية، من أجل تجاوز نقاط ضعفها وتعزيز موقعها في النظام الدولي.

3 – النظرية الديمغرافية:

تعد النظرية الديمغرافية من المقاربات التي تفسر النزاعات الدولية بالاستناد إلى العامل السكاني، حيث يرى عدد من الباحثين أن النمو الديمغرافي غير المتوازن يشكل أحد الأسباب الجوهرية لاندلاع الحروب والنزاعات. وتستند هذه النظرية إلى فرضيات تقليدية أبرزها أطروحة "توماس مالتوس"، التي تفيد بأن الزيادة السكانية تفوق قدرة الموارد الطبيعية على التلاؤم معها، مما يؤدي إلى اختلالات بنيوية بين حجم السكان والإمكانات الاقتصادية والبيئية المتاحة.

ويعتقد في هذا السياق أن التزايد السكاني الكبير يدفع بعض الدول إلى البحث عن "مجال حيوي" خارجي لتوسيع رقعة نفوذها، واستيعاب فائضها السكاني، بينما تسعى الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة إلى حماية مواردها وأراضيها من محاولات التوسع. من هذا المنطلق، تصبح الضغوط الديمغرافية محفزا محتملا لسلوك عدواني أو توسعي.

---

[35] باسم على خريسان، العنف البنيوي دراسة في نظرية جوهان غالتونغ لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 55 (2019) ص 160 –172

وفي السياق ذاته، حذر الباحث الأمريكي "بول هاوزر" مما وصفه بـ"الثورة الديمغرافية"، مشيرا إلى أنها قد تفضي إلى أزمة عالمية، نظرا لمحدودية كوكب الأرض وضيق المجال الحيوي القادر على استيعاب هذا النمو المتسارع في أعداد السكان. وأكد هاوزر أن إخفاق جهود التنمية، لا سيما في الدول النامية، في تلبية احتياجات السكان المتزايدة، قد يؤدي إلى انخراط هذه الدول في سلوك عدواني على الصعيد الدولي.

كما قدم عالم الاجتماع الفرنسي "بول ريبو" تفسيرا بيولوجيا للحروب الحديثة، معتبرا أن درجة عنفها تتناسب طرديا مع حجم "الفائض البشري"، الذي يُمثل قوة ضاغطة تدفع باتجاه الحرب كوسيلة لتفريغ الضغوط السكانية المتزايدة[36].

4 – نظرية الاحتياجات:

ساهم كل من "جون بورتون"، و"ابراهام ماسلو"، و"بول سايتس" بشكل كبير في تطوير النظرية التي تركز على الحاجات الأساسية للأفراد ودورها في استقرار العلاقات الاجتماعية والتنظيمية. حيث يرى هؤلاء الباحثون أن غياب تلبية الحاجات الأساسية مثل الغذاء، والملبس، والمأوى، والعدالة الاجتماعية، واحترام القيم الشخصية، وضمان الأمن الفردي، يسبب اضطرابا في تفاعلات الأفراد داخل المجتمع. وإذا لم تتم تلبية هذه الحاجات، فإن الأفراد يسعون إلى الانضمام إلى نظم اجتماعية بديلة تحقق لهم تلك المتطلبات.

وبالنسبة لهذا المنظور، يمكن تطبيق نفس الفكرة على مستوى الدول. إذا كان النظام الدولي لا يراعي مصالح الدول وأمنها بشكل عادل، بغض النظر عن مكانتها في التراتبية الدولية، فإن هذه الدول ستسعى بشكل طبيعي إلى تحقيق احتياجاتها بطرق قد تكون فوضوية أو عدائية. وعليه، تسعى تلك الدول إلى خلق وضع جديد يمكنها من إعادة تشكيل النظام القائم بما يتماشى مع مصالحها، وتقديم حلول للأزمات التي تواجهها[37].

5 – النظرية الواقعية:

النموذج المعرفي الواقعي يعتبر من أبرز النماذج التي تفسر العلاقات الدولية، ويعد أحد النماذج الكلانية الكبرى التي قدمت تفسيرا شاملا للتفاعلات الدولية. وقد تميزت النظرية الواقعية بكونها واحدة من أولى النظريات التي اقترحت تفسيرا واقعيا لظاهرة الصراع الدولي عبر العديد من مقارباتها وأطروحاتها. وفي

---

[36] شيباني فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 18

[37] غازلي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص25

هذا السياق، يمكن تقسيم هذه النظرية إلى ثلاثة مستويات رئيسية لتحليل ظاهرة الصراع الدولي، وهذه المستويات تعكس مراحل تطور النظرية لتواكب التغيرات والتطورات التي شهدتها التفاعلات الدولية.

تتمثل هذه المستويات في:

1. **مستوى الفرد** :حيث ينظر إلى الإنسان ككائن يسعى إلى الهيمنة والسيطرة على حساب الآخرين، وهو ما يؤدي إلى صراعات ومنافسات مستمرة في العلاقات الدولية.
2. **مستوى الدولة** :تعتبر الدولة شخصا معنويا عقلانيا يسعى إلى تحقيق مصالحه في البيئة الدولية عبر تعزيز قوته وضمان أمنه القومي. ويعد الصراع على هذا المستوى حتميا في ظل نظام دولي يتسم بالفوضوية، حيث تتسابق الدول لتحقيق التفوق والنفوذ، مما يفضي إلى تصادمات وصراعات ناتجة عن التنافس على الموارد والمكانة الدولية.
3. **مستوى النظام الدولي** :يشير إلى أن طبيعة وبنية النظام الدولي هي التي تؤدي إلى حدوث الصراع الدولي. حيث تختلف شدة الصراع وفقا للبنية التي يتخذها هذا النظام، وتؤثر هذه البنية على ديناميكيات التفاعل بين الدول.

من بين أبرز المفاهيم التي تعتمد عليها هذه النظرية هي **القوة** و**المصلحة**، حيث يعتبر الصراع ظاهرة جوهرية وأصيلة تعكس فطرة الإنسان ورغبته المستمرة في السطوة والهيمنة. هذه الطموحات المشتركة بين البشر تؤدي بهم إلى التصادم والصراع المستمر لتحقيق مصالحهم على حساب الآخرين[38].

ثانيا – النظريات التفسيرية في مجال علم الجيوبوليتيك:

يعد حقل الجيوسياسية من أبرز مجالات التحليل في العلاقات الدولية، لما يقدمه من أدوات نظرية لفهم طرق وأساليب السيطرة والنفوذ بين القوى الفاعلة في النظام الدولي. وقد شهد هذا المجال تطورا ملحوظا من خلال تعدد المدارس والتيارات الجيوسياسية التي تناولت الظاهرة من زوايا مختلفة، تبعا للسياقات التاريخية والسياسية التي نشأت فيها، حيث تفسر هذه النظريات الصراع الجيوسياسي الحقيقي وكذلك تفسر الإستراتيجيات التي تتبعها القوى الفاعلة في النظام الدولي من أجل تحقيق الهيمنة والسيطرة. ويمكن تصنيف هذه المدارس إلى تقليدية وحديثة، تشمل ما يلي:

[38] Paul Viotti and Mark Kauppi, international relations theory, fifth edition, Person education, 2012, p 97-104

1- **المدرسة الجيوسياسية الألمانية:** والتي تعتبر أم الجيوبوليتيك والتي تأسست مع وصول الحزب النازي للسلطة في ألمانيا وبداية التفكير الجيوسياسي نحو البحث عن التوسع خارج الحدود الألمانية وذلك لإسترجاع المكانة الحقيقية لألمانيا في النظام الدولي.

أ. نظرية المجال الحيوي:

أسس فريدريك راتزل هذه النظرية انطلاقا من تشبيهه الدولة بالكائن الحي الذي يتطلب مجالا حيويا للنمو والبقاء. ووفقا لهذا المنظور، فإن توسع الدولة يتبع نمط توسع أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية (التوسع لتحقيق حاجيات الدولة)، مما يستوجب السيطرة على أراض جديدة، سواء بالقوة أو من خلال التعاون والتكامل.

ففريديريك راتزل في سنة 1901 وضع كتابه "المجال الحيوي دراسة بيوجغرافية " lespace vitale إذ ركز على أهمية الموقع فهو حسبه لديه تأثيرا جيوبوليتيكيا، وأن الدولة بانحصارها ستكون مهددة من جميع الجوانب، فعليها أن تحيط نفسها بفضاءات حاجزة Tampon كي تحمي قلبها الاستراتيجي كألمانيا في أوربا التي يجب أن تكون الفضاءات المحيطة بها مأهولة بالالمان ، حيث أكد أن الدولة التي لا تتمدد ستتقهقر لامحالة، لذلك كان يركز على التمدد في المحيط ويطالب بدور لبلاده في المحيطات Oceans وانشاء اسطول بحري قوي وان تقيم وراء البحار نقاط ارتكاز استراتيجية، أي بعبارة أخرى أنه يجب ان لايبقى الشعب الألماني مجمدا في على أرض واحدة بأجياله كلها ، بل يجب أن يتمدد لأنه يتكاثر، وهذه الحركة تعيد رسم الخارطة السياسية التي رسمها الانسان، فالدولة يجب أن تقوم بتوسعة حدودها السياسية كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت قوتها وطموحاتها، فحسبه حدود الدول تبقى زئبقية قابلة للتوسع والانكماش، ويجب على الدولة أن تحافظ على رغبتها في التوسع لأن أي تراجع أو إنكماش يجعلها عرضة للالتهام من قبل دول أخرى أقوى .

ولكي تنمو الدولة وتتطور حدد راتزل سبعة قوانين أطلق عليها" قوانين تطوّر الدول "وهي[39]:

- **رقعة الدولة تنمو بنمو ثقافتها أو حضارتها:** حيث يفترض راتزل أن النمو الثقافي والحضاري ينتج بالضرورة توسعا إقليميا، فالدولة وفق هذا الطرح، لا تتوسع فقط بالقوة بل عبر نشر ثقافتها وقيمها ومؤسساتها. هذه الرؤية تؤسس لفكرة "المجال الحيوي الثقافي"، وتستخدم لاحقا في تبرير التدخلات الحضارية أو "التوسعية الناعمة."

[39] محمد طي، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الأن، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد التاسع عشر، 2019، ص27-28

- **يستمر نمو الدولة إلى أن تصل إلى مرحلة الضم:** فحسبه التوسع الجغرافي عملية تدريجية تبدأ بالنفوذ وتنتهي بالضم والإدماج.

- **حدود الدولة هي التي تحميها، ويجب الحفاظ عليها: إذ** تحظى الحدود بقدسية أمنية، لأنها تمثل خط الدفاع الأول.
- **تسعى الدول في نموها لامتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية: حيث** تحدد "القيمة السياسية" على حسب موقع المنطقة، مواردها، أو دورها الرمزي، فالتنافس الدولي كان ولايزال قائما على المناطق الحيوية التي تضم المضائق، الجزر، الموانئ، أو المناطق ذات الموارد النادرة.
- **الدافع للتوسع يأتي من الخارج:** فالتهديدات أو الفرص الخارجية تحفز الدولة على توسيع المجال الجغرافي.
- **الميل العام للتوسع ينتقل من دولة لأخرى**
- **نمو الدولة يتبع نموّ سكانها: إذ** يشير إلى العلاقة بين الكثافة السكانية وحاجة الدولة للتوسع.

ب. النظرية العضوية:

قام رودولف كيلين (1864–1929) بتطوير أفكار راتزل عبر النظر إلى الدولة ككائن عضوي له جسم (الإقليم)، قلب (العاصمة)، شرايين (الأنهار والطرقات)، وأطراف (المناطق الصناعية والزراعية). ويؤكد أن الدولة تتوسع جغرافيا بما يتناسب مع نموها الداخلي، وهذا ما أسس لعلم الجيوبوليتيك وهو السعي لإكتساب مناطق نفوذ ولمناطق وأقاليم جغرافية خارج إقليمها، وهذا ما يؤسس للصراع الدولي والنزاعات الجيوسياسية الدولية.

حسب هذه النظرية فإنه يمكن تقسيم العالم إلى ثلاثة أقاليم جيوسياسية كبرى، يشكل كل منها مجالا استراتيجيا خاصا، وتقوده قوة عظمى مهيمنة داخل ذلك الإقليم. وقد طرحت هذه النظرية ضمن سياق البحث عن نظام عالمي بديل عن النظام الليبرالي الغربي، خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين[40].

- **الإقليم الأمريكي:** والذي يمتد عبر القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، ويعد هذا الإقليم انعكاسا لمبدأ "مونرو" الذي يفصل الأميركتين عن صراعات أوروبا وآسيا.

[40] رتيبة برد، مرجع سبق ذكره، ص 163

- **الإقليم الآسيوي:** ويشمل شرق آسيا وأجزاء من أوراسيا وتقوده اليابان، خاصة في التصور الياباني للإمبراطورية الكبرى شرق آسيا، حيث كان يمثل هذا الإقليم المجال الحيوي لليابان ضمن طموحاتها التوسعية قبل الحرب العالمية الثانية.
- **الإقليم الأوروبي _الإفريقي:** يجمع بين أوروبا الغربية وشمال إفريقيا وجنوبها. **و**تقوده ألمانيا **(**في التصور الألماني**)**، وقد ارتبط هذا التصور بالفكر الجيوبوليتيكي النازي الذي سعى للسيطرة على "أوروبا الكبرى[41]."

ج. نظرية المجال الحيوي لـ «كارل هاوسهوفر»

استكمل هاوسهوفر 1869_1946 الطرح العضوي للدولة ولم يخرج عن هذا الطرح، معتبرا أن الدول الكبرى مؤهلة للبقاء، بينما تعد الدول الصغيرة عرضة للزوال لأنها ستلتهم من قبل الدول الكبرى. وان الدولة التي لا تتوسع سيكون مآلها الزوال، فمسألة البقاء والاستمرار يتطلبان التوسع الإقليمي والانتشار الجغرافي لإكتساب مجالات حيوية إضافية، وتقوم رؤيته على أن العالم سيتوزع على ثلاث قوى مهيمنة كل منها تهيمن على مجال جغرافي واسع: الولايات المتحدة، اليابان، وألمانيا، وأن الجغرافيا الطبيعية هي التي ترسم خطوط الصراع والسيطرة، أي إضفاء شرعية جغرافية على الطموحات التوسعية لهذه القوى.

لعبت نظرية هاوسهوفر دورا حاسما في بلورة الرؤية الاستراتيجية للنظام النازي. وقد استخدمت في تلك الفترة لتبرير: الغزو الألماني لشرق أوروبا تحت شعار "استعادة المجال الحيوي."، ورفض الحدود التي فرضتها معاهدة فرساي، وكذلك تصوير ألمانيا على أنها "ضحية" جغرافية تحتاج إلى استعادة توازنها الحيوي.

أفكار هاوسهوفر ساهمت بشكل كبير في إضفاء **الشرعية الفكرية** على سياسات التوسع والغزو الألماني[42] .

2- المدرسة الجيوسياسية الأنجلوساكسونية:

أ. **نظرية قلب الأرض(Heartland Theory)** : طرحها الجغرافي البريطاني "هالفورد ماكيندر" 1861-1947 وهي تعتبر من أهم النظريات بحكم انها تناولت التوزيعات الجغرافية للأراضي والمسطحات المائية، وان كتلة المسطحات المائية هي الغالبة على سطح الكرة الأرضية (تفوق 70 بالمائة) وهي تحيط

---

[41] المرجع نفسه

[42] محمد طي، مرجع سبق ذكره، ص 29-39.

بالقارات الثلاث (أوربا إفريقيا وأسيا) التي تمثل كتلة يابسة متلاصقة ، وبذلك فهي تمثل كما سماها هو ب " الجزيرة العالمية" بحكم وجود ثلاث قارات متلاصقة فيما بينها، فهي بذلك تمثل القلب النابض وتضم في وسطها مركز العالم الذي سماه ب"قلب الأرض" والذي يطابق الموقع الجغرافي لروسيا واعتبر أن روسيا هي محور قلب العالم ، و أن هذه المنطقة (الجزيرة العالمية) هي مفتاح التفاعلات الكبرى بين القوى العظمى، إذ أن من يحكم قبضته على هذه الكتلة القارية، يستطيع ممارسة تأثير استراتيجي عالمي كبير، حيث اعتبرها المفتاح الحقيقي للسيطرة على العالم ، من هنا جاءت معادلته الشهيرة التي يرى فيها أن "الجزيرة العالمية" تمثل مركز السيطرة العالمية. **"من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يسيطر على قلب العالم (أوراسيا) يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم جزيرة العالم يهيمن على العالم بأسره[43]."**

إذن هذه هي نظرية ماكيندر وطبعا هي تأسيس لفكر من أجل السيطرة والهيمنة، لذلك كل هذه المدارس تسمى بمدارس السيطرة لانها جاءت لتؤسس لفكرة كيف تسيطر دولة وتهيمن على أقاليم أخرى، حيث أثرت نظرية قلب الأرض في العديد من الاستراتيجيات الكبرى، مثل السياسات التوسعية للاتحاد السوفيتي في أوراسيا. مشروع "الاحتواء" الأمريكي خلال الحرب الباردة، الذي سعى إلى تطويق Heartland ومنع التوسع السوفيتي باتجاه "الجزيرة العالمية."

بعبارة أخرى، كانت سياسة الاحتواء الأمريكية بمثابة **تطبيق عكسي لمعادلة ماكيندر** :من لا يسمح للخصم بالتحكم في قلب الأرض، يحول دون سيطرته على العالم.

ب.نظرية حواف الأرض(Rimland Theory)

قدمها نيكولاس سبيكمان 1893-1934 كمحاولة نقدية وتصحيحية لنظرية قلب الأرض ل" ماكيندر"، إذ اعتبر أن القوة الفعلية لاتنبع من مركز القارة الأوراسية (heartland) بل تكمن في من **المنطقة الساحلية التي تطوقها**، والتي سماها بـ **Rimland** أو "الحافة، وخلص إلى أن من يسيطر على حواف أوراسيا يملك مفاتيح السيطرة العالمية، حيث اعتبر ان نظرية "قلب الأرض" لا قيمة لها بحكم ان روسيا تفتقد لكل العوامل الطبيعية التي تجعلها وتؤهلها لقيادة العالم بحكم انها تفتقد للموارد ، كما ان شمالها كله عبارة عن قطب متجمد ولذلك فهي لا تمثل أهمية جيوستراتيجية ، واخذ بديلا ما يسمى بالنطاق الهامشي

[43] رتيبة برد، مرجع سبق ذكره،ص 16'-165

بمعنى ان القوة الحقيقية تتمركز في الجزء الأوربي الغربي كونة يمثل إقليم الحافة وهي منطقة تتميز بكثافة سكانية عالية.موارد طبيعية مهمة.ممرات بحرية استراتيجية ديناميكية اقتصادية وحضارية. ففي نظره تعتبر القوى الهامشية مثل بريطانيا واليابان هي الأقوى والأكثر قدرة في السيطرة على قلب القارة الوراسية لأنها موجودة على الهامش أي تطوق تلك المناطق وهي موجودة على الهامش أي بعيدة، وبحث في الدول التي لم تغزى من قبل مثل الإمبراطورية المغولية التي تتعرض للغزو وبالمقابل سيطرت على مناطق عديدة من العالم، لأنها كانت تتواجد على الحافة وهذا ماينطبق على بريطانيا اليوم، ولذلك ففي نظره فالمعادلة الصحيحة هي " من يتحكم في قلب الحافة يتحكم في أوراسيا ومن يتحكم في أوراسيا يسيطر على العالم[44]

.

ج. نظرية القوة البحرية (Sea Power Theory)

أرسى ألفريد ماهان هذه النظرية على أساس اعتبار السيطرة البحرية عاملا محوريا في تحقيق الهيمنة. فالتحكم في البحار والموانئ عبر أساطيل بحرية قوية يمثل عاملا حاسما في فرض السيطرة على اليابسة، حيث يستند "ماهان " إلى التاريخ ويوقول أنه عبر التاريخ كل الحضارات التي كانت تمثل إمبراطوريات كبرى كانت تسيطر على المسطحات المائية بشكل كبير وابرز مثال هو بريطانيا التي سيطرت على العالم سابقا من خلال قوتها البحرية ومن خلال سيطرتها على الممرات والمضائق الحيوية في العالم ، الأمر الذي أكسبها القوة والنفوذ ، بحكم انه لم تستطع أي دولة أخرى مضاهاتها في هذا المجال[45] .

إذن هذه النظرية تركز بشكل كبير على دور القوة البحرية في تمكين الدول من توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري، فالدولة التي تمتلك أسطولا بحريا قويا ومجهزا يمكنها أن تتحكم في طرق التجارة العالمية.، مثل الموانئ الحيوية والمضائق البحرية والتي تمثل نقاط ارتكاز استراتيجية للسيطرة. من يمتلك زمام السيطرة على البحر يمكنه خنق خصومه اقتصاديا وعسكريا من خلال الحصار البحري أو عزلهم عن الأسواق الدولية.

د. نظرية المساحة الوسيطة

طور بريجينسكي نظرية تركز على أهمية آسيا الوسطى كمجال جيوسياسي حيوي. ويعتبر أن هذه المنطقة تقع في قلب أوراسيا، مما يمنحها موقعا استراتيجيا يربط بين الشرق والغرب، في كتابه الشهير "**رقعة الشطرنج الكبرى(The Grand Chessboard, 1997)** "، اعتبر بريجنسكي أن:

---

[44] المرجع نفسه،

[45] محمد طي، مرجع سبق ذكره،ص 9-10

"من يتحكم في آسيا الوسطى يمتلك المفتاح لإدارة أوراسيا، ومن يدير أوراسيا يتحكم بمصير النظام العالمي." فركز " بريجنسكي" على أهمية منطقة آسيا الوسطى باعتبارها نقطة تقاطع للطرق الاقتصادية والممرات الطاقوية ، وهي تربط الجهتين الأكثر ثراءا ونشاطا في شرق أوراسيا وغربها، وهو ما يفسر الاهتمام الأمريكي الكبير بهذه المنطقة، وهو مايتجلى من خلال تعزيز تواجدها في هذه المنطقة عبر زيادة القواعد العسكرية ودعم الأنظمة السياسية الحليفة لها[46].

3- المدرسة الجيوسياسية الفرنسية:

أ. النظرية الاحتمالية:

قدّم الجغرافي الفرنسي **بول فيدال دي لا بلاش** (Paul Vidal de la Blache)ما يعرف بـ **النظرية الاحتمالية** في مطلع القرن العشرين، كرد فكري ومنهجي على المدرسة **الحتمية الجغرافية** التي كانت سائدة آنذاك، خصوصا تلك التي تربط بين البيئة الطبيعية وسلوك الإنسان بشكل صارم ومطلق. لقد مثلت هذه النظرية منعطفا حاسما في الفكر الجغرافي والسياسي من خلال إعادة الاعتبار للعامل الإنساني والتاريخي في فهم الظواهر الجغرافية والسياسية، حيث اقترح "بول فيدال " نموذجا يتجاوز الحتمية الجغرافية، مؤكدا على دور العوامل الاجتماعية والتاريخية في تفسير الظواهر الجغرافية. فالصراع، في نظره، لا ينبع من الجغرافيا وحدها. إذ ترتكز النظرية الاحتمالية على الفرضية التالية:

"البيئة لا تفرض على الإنسان مسارا واحدا، بل تقدم له مجموعة من الإمكانيات، والإنسان هو الذي يختار ويكيف هذه الإمكانيات بحسب حاجاته وثقافته ودرجة تطوره[47]."

وعلى هذا الأساس، فإن الجغرافيا لا تحدد بشكل قاطع مسار الشعوب أو الدول، بل تقدم إطارا من الاحتمالات التي تتفاعل معها المجتمعات وفق ظروفها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والتاريخية. بعبارة أخرى لقد غير "بول فيدال " طريقة التفكير من " الطبيعة تفرض" إلى "الطبيعة تقترح والانسان يختار" أي أن الجغرافيا لاتحدد مصير الانسان بل تتيح له عدة خيارات، فهذه الرؤية فتحت المجال امام الفكر الجيوسياسي الاحتمالي.

في سياق فهم الصراعات، تؤكد النظرية الاحتمالية أن: الجغرافيا توفر الشروط لكنها لا تنتج الصراع بالضرورة. وأن ظاهرة الصراعات تتولد من الاستغلال السياسي أو الاقتصادي للموارد أو من سوء إدارة

---

[46] رتيبة برد،مرجع سبق ذكره،ص166
[47] المرجع نفسه

الاختلافات الاجتماعية داخل المجال الجغرافي. كما أنه لا توجد "لعنة جغرافية"، بل توجد اختيارات بشرية تقود إلى السلام أو النزاع.

من خلال ماسبق يتضح لنا ان هذه النظرية مثلت نقلة نوعية في الدراسات الجيوسياسية، حيث:

أعادت الاعتبار للبعد الإنساني والاجتماعي في التحليل الجغرافي .وفتحت المجال أمام دراسات متعددة التخصصات تربط بين الجغرافيا، السوسيولوجيا، الأنثروبولوجيا، والعلوم السياسية، كما ساهمت في إعادة قراءة النزاعات بوصفها ناتجة عن تفاعلات مركبة وليست انعكاسا آليا للموقع أو الطبيعة.

إذن هذه النظرية مهدت لفهم أكثر عمقا وتكاملا للديناميات الجيوسياسية الحديثة، وأسست لتحليل يتجاوز الطبيعة نحو المجتمع والتاريخ والثقافة.

ب. نظرية الجيوبوليتيك المحلي:

أسهم المفكر الفرنسي إيف لاكوست (Yves Lacoste)في تجديد الفكر الجيوسياسي المعاصر، من خلال تطوير ما يعرف بـ نظرية الجيوبوليتيك المحلي، والتي تمثل نقلة نوعية في فهم الجغرافيا السياسية من منظور داخلي يركز على الديناميات المحلية داخل الدول، خاصة في دول العالم في العالم الثالث. عوض أن تركز على الصراعات الجيوسياسية بين الدول، ظهرت هذه النظرية كرد فعل على الطروحات الكلاسيكية للجيوسياسية التي ركزت على العلاقات بين القوى الكبرى، وصراعات السيطرة العالمية، متجاهلة الصراعات المعقدة التي تحدث داخل الدول .وقد لاحظ لاكوست أن الدول، وخصوصًا في العالم الثالث، ليست وحدات منسجمة داخليا، بل مساحات تتخللها توترات وصراعات جغرافية–سياسية محلية.

لذلك شدد "لاكوست" على أن النزاع الجيوسياسي لا يقتصر على العلاقات الدولية، بل يمتد إلى الداخل الوطني، حيث تتنافس أطراف مختلفة – طائفية، عرقية، دينية، حزبية – على السلطة والموارد والمجال.

حيث ان الجغرافيا تشكل أداة ووسيلة في الصراع الداخلي، من خلال السيطرة على المدن، الطرق، الجبال ، الانهار، المراكز الاقتصادية وغيرها التي تستخدم كوسيلة للتموضع أو المقاومة أو الحصار[48] .

[48]الفرق بين المدارس الجيوبوليتيك (الألمانية – الإنجليزية – الفرنسية) ، ملتقى الباحثين السياسين العرب، 18 سبتمبر 2019، على الرابط الالكتروني https://arabprf.com/?p=474

إذن هذه النظرية تمنحنا أدوات تحليلية لفهم الصراعات الأهلية والطائفية التي تنشب داخل الدول، كما الحال في لبنان والعراق والسودان، فهي نظرية تبين أهمية الجغرافيا السياسية على المستوى المحلي، وأن النزاع الداخلي، مثل الخارجي، يخضع لقوانين السيطرة والتموضع الجغرافي.

4- المدرسة الجيوسياسية السوفياتية – الروسية

تمثل المدرسة الجيوسياسية السوفياتية–الروسية امتدادا خاصًا للتفكير الجيوبوليتيكي، انطلق في سياق الحرب الباردة، ثم تطور بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في شكل نظريات تسعى إلى استعادة الدور الجيوسياسي الروسي كقوة عظمى. تتميز هذه المدرسة بتركيزها على البعد الاستراتيجي القاري، ورفضها للهيمنة الغربية، وطرحها لنماذج بديلة لتفسير النظام العالمي، كما هو مبين في النظريات التالية:

أ. نظرية القوة الجوية(Air Power Theory)

ظهرت هذه النظرية على يد كل من ألكسندر دي سيفيرسكي (Alexander de Seversky) ورينيه ريموند(René Raymond) ، في سياق اشتداد المنافسة الجيوسياسية خلال الحرب الباردة. وقد ركزت على الدور الحاسم للتفوق الجوي، باعتبارها نقطة استراتيجية ذات أهمية جغرافية كبيرة تمكّن من ضرب العمق الاستراتيجي للخصوم وشل قدراته، فالسيطرة الجوية تتيح الهيمنة على المناطق الجغرافية الأخرى دون الحاجة إلى احتلال بري مباشر، فالتفوق الجوي يمكن الدول من الوصول إلى أهداف إستراتيجية مثل المصانع، الموانئ، مطارات، بنية تحتية وغيرها من المنشآت الحيوية.

إذن هذه النظرية تعتبر ان التفوق الجوي شرط أساسي لتحقيق النصر خاصة مع تطور التكنولوجيا العسكرية، لكنها لاقت انتقادات عديدة بسبب مبالغتها في الاعتماد على القوة الجوية دون إعطاء اعتبار كامل للعوامل الأخرى[49].

ب. نظرية بؤر التطور(Poles of Development Theory)

قدمها سايفيتسكي (Savitsky)1995–1968، أحد رواد الفكر الأوراسي، وقد سعى من خلالها إلى إثبات أن روسيا الأوراسية تشكل وحدة جغرافية–حضارية مستقلة عن كل من أوروبا وآسيا، إذ تعتبر

[49] جلال خشيب، الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة طموح النظرية وحدود التطبيق، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2018، ص 08

كنظرية بديلة لنظرية "قلب العالم" لماكندر، حيث أكد ان روسيا لا تنتمي حضاريا لا إلى الغرب الأوروبي ولا إلى الشرق الآسيوي، بل تمثل بؤرة تطور مستقلة ذات خصوصية تاريخية وثقافية حيث تعد هذه البؤر وفق سايفتسكي محركات للتغيير والنفوذ الجيوسياسي عبر التاريخ.

.إذن هذه النظرية ترفض فكرة الانجرار وراء مشاريع التكامل الغربية، وتؤكد على التحصين الداخلي لروسيا كقوة جغرافية مستقلة، وقد استخدمت هذه النظرية لتبرير دور الاتحاد السوفياتي كقوة مركزية حضارية ولتفسير الصراعات العالمية من منطلقات جغرافية_حضارية وليس فقط عسكرية[50].

ج. النظرية الأوراسية الجديدة(Neo-Eurasianism)

أسسها المفكر الروسي ألكسندر دوغين (Alexander Dugin) في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتعد من أبرز التيارات الجيوسياسية الروسية المعاصرة. تدعو إلى إعادة إحياء النفوذ الروسي ولعب دور القائد عبر مشروع حضاري بديل يستند إلى الفضاء الأوراسي، إذ تعد هذه النظرية إطارا جيوسياسيا وايديولوجيا يطرح روسيا كحضارة مستقلة تمثل نواة لمشروع اوراسي مضاد للهيمنة الغربية، حيث تعتبر أن الجغرافيا الروسية تمنحها قدرات استراتيجية تمكنها من لعب دور قيادي في النظام الدولي[51].

تستند هذه النظرية إلى رؤية دينية وثقافية محافظة، ترفض العولمة والليبرالية الغربية وتدعو إلى هوية أوراسية موحدة، كما تدعو هذه النظرية إلى عالم متعدد الأقطاب تتزعم فيه روسيا تحالفا يضم دول أسيوية وإسلامية لمواجهة النفوذ الأطلسي.

من خلال ماسبق يتبين لنا أن النظريات الجيوسياسية السوفياتية–الروسية انتقلت من التركيز على التفوق العسكري والموقع الجغرافي، إلى صياغة مشروع حضاري–سياسي متكامل كما في الأوراسية الجديدة. كما تمثل هذه المدرسة اليوم مرجعية فكرية أساسية للسياسات الروسية الخارجية، خصوصا في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية المعاصرة.

5- المدرسة التنظيرية الصينية:

تعد المدرسة الجيوسياسية الصينية من التيارات المتميزة في الفكر الجيوبوليتيكي المعاصر، وقد تأسس هذا التوجه الجيوسياسي على قاعدة فكرية قدمها الزعيم ماو تسي تونغ خلال فترة الحرب الباردة، تعرف بـ "نظرية العوالم الثلاث"، حيث صاغ ماو تسي تونغ هذه النظرية في سياق الصراع الإيديولوجي والاستقطاب

---

[50] رتيبة برد، مرجع سبق ذكره،ص 168

[51] المرجع نفسه، ص169

العالمي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، ليؤكد من خلالها موقع الصين كقوة مستقلة تمثل دول العالم الثالث، وتسعى إلى قيادة تحرره وتطوره.

تقسيم العوالم بحسب النظرية:

العالم الأول :يضم القوتين العظميين آنذاك، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، واللتين اعتبرهما قوتين إمبرياليتين تسعيان للهيمنة على العالم.

العالم الثاني :يشمل الدول الصناعية المتقدمة مثل أوروبا الغربية، كندا، واليابان، التي اعتبرت قوى تابعة بشكل أو بآخر للهيمنة الثنائية.

العالم الثالث :يضم الدول النامية في آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والتي اعتبرتها الصين المجال الحيوي لنضالها الجيوسياسي، مقدمة نفسها كزعيم لهذا العالم.

ولكن منذ انطلاق سياسة "الإصلاح والانفتاح" التي قادها دينغ شياو بينغ سنة 1979، شهدت الجيوسياسة الصينية تحولا تدريجيا من الأيديولوجية إلى البراغماتية .بمعنى أنها تسعى دائما لتعزيز مقدراتها الاقتصادية حتى تجد لها مكانة أكثر حيوية في النظام الاقتصادي العالمي كأداة جيوسياسية، ولذلك فالجانب الاقتصادي مهم جدا بالنسبة للصين، بدل التركيز على النزعة الثورية، ومن ثم الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي تعزيز مكانتها في النظام الدولي كقطب مواز للولايات المتحدة الأمريكية ، وقد ساهمت هذه النظرية في ترسيخ موقع الصين كفاعل دولي مناهض للهيمنة ومناصر لقضايا التحرر والتنمية العالمية [52].

يتميز الفكر الجيوبوليتيكي الصيني بأنه يفضل مقاربة "التوسع الهادئ والمنتظم"، وذلك عبر:

تكريس مبدأ السيادة وعدم التدخل، لكن مع الدفاع الصارم عن "وحدة الصين." وكذلك استخدام أدوات ناعمة مثل الاقتصاد، التكنولوجيا، والدبلوماسية متعددة الأطراف، واعتماد رؤية طويلة الأمد تؤمن بأن التحول في موازين القوى لا يتحقق عبر المواجهة المباشرة، وهذا على خلاف المدارس الغربية التي تميل إلى الطابع الصراعي المباشر.

[52] عبد الحليم غازلي، الادراك الجيوسياسي الصيني بين موروث الماضي ومتطلبات الحاضر مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 16، العدد 04، 2019، ص93-105

المحاضرة السابعة: النزاعات الجيوسياسية المعاصرة: التحولات والأبعاد

شهد العالم، خلال العقود الأخيرة، تحولات عميقة في أنماط الصراع الدولي، حيث تراجعت سرديات العولمة والانفتاح لصالح عودة منطق القوة والمجال الجغرافي. وفي خضم هذه التحولات، استعادت الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) مكانتها كأداة مركزية لفهم الديناميكيات الدولية، خصوصا مع تصاعد التوترات بين القوى الكبرى، وتزايد التنافس على الموارد والمجالات الحيوية. وتبرز النزاعات الجيوسياسية المعاصرة كصورة معقدة ومركبة لهذه العودة، حيث تتقاطع فيها الأبعاد التقليدية للصراع مع قضايا جديدة، مثل البيئة والطاقة والتكنولوجيا. تهدف هذه المحاضرة إلى تفكيك هذه التحولات واستكشاف أبرز أبعادها، بالتركيز على العوامل التي أعادت الجيوبوليتيك إلى الواجهة، والمظاهر التي تتجلى فيها النزاعات الجيوسياسية في السياق الراهن.

النزاعات الجيوسياسية المعاصرة: التحولات والأبعاد

تتصاعد في السنوات الأخيرة النزاعات ذات الطابع الجيوسياسي، في ظل تحولات بنيوية تشهدها الساحة الدولية، أبرزها اهتزاز العديد من المسلمات التي سادت في أعقاب الحرب الباردة. فبعد عقود من الترويج لأطروحات العولمة والتطور التكنولوجي والتقني، والتي دفعت بعض الباحثين إلى أن يعلنوا بان الجغرافيا تراجعت ولم يصبح لها ذلك الأثر الكبير ، حيث تراجعت أدوار الحدود والسيادة، بحكم أن هذه العوامل أزاحت كل الحدود بين الدول وان الدول اليوم أصبحت غير قادرة على حماية خصوصياتها الثقافية وذلك نتيجة لهذا التشابك فالعالم أصبح حقيقة قرية صغيرة وهذا جراء التدفقات الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والثقافية وفي ظل اختزال الزمان والمسافة، وعلى هذا الأساس تم النظر إلى هذه الأطروحات التقليدية أنها غير قادرة ان تضاهي هذا التطور الكبير وغير قادرة على تفسير جميع التحولات الحاصلة في العلاقات الدولية[53] .

لكن منذ نهاية الحرب الباردة أثبتت الوقائع السياسية والعسكرية، ان القوى العظمى لم تتخلى أبدا عن مناطق نفوذها بل بالعكس عززت من وجودها العسكري في تلك المناطق، ويعد التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان 200 والعراق 2003 من أبرز المؤشرات على استمرار الرهانات الجيوبوليتيكية، وكذلك التحولات التي شهدتها المنطقة العربية ، كما مثلت احداث مثل ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 وما تبعها فيما بعد من تصعيد وصلت إلى الحرب مابين روسيا وأوكرانيا في عام 2022 ، والتغير في

[53] راقدي عبد الله، الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، (2017)، ص209-217

العقيدة العسكرية للدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية مثل اليابان وكوريا الجنوبية خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان وصعود النزعة القومية الأمريكية America First

تعكس هذه التحولات كلها حقيقة مركزية الجغرافيا السياسية في النزاعات المعاصرة وأن الجغرافيا تظل عاملا محدد في أي ترتيبات جيوسياسية تتعلق بتحقيق وحماية مصالح الدول، وان الجيوبوليتيك الصلبة (التقليدية) رجعت وبقوة فيما يقابل الجيوبوليتيك المعاصرة (المعولمة)، إذن رغم تغير طبيعة التفاعلات الدولية. فالعامل الجغرافي لا يزال محددا أساسيا في فهم التوترات والصراعات، حتى في ظل صعود ما يعرف بالجيوبوليتيك المعولم. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الجيوبوليتيك المعاصرة باتت هجينة، تمزج بين المفاهيم التقليدية المرتبطة بالمجال الجغرافي والجيوبوليتيك الناعمة المعتمدة على الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والتكنولوجية. وعلى الرغم من أن التفاعلات العالمية، بما فيها التعاون الدولي، والتكاملات الإقليمية، والاعتماد المتبادل، قد ساهمت في الحد من حدة النزاعات الجيوسياسية، إلا أنها لم تلغها، الأمر الذي يؤكد استمرار أهمية التحليل الجيوسياسي في فهم العالم المعاصر[54].

وفي هذا السياق برز ما يعرف بتيار "الكلاسيكيون الجدد" ، وهم مجموعة من المفكرين أعادو إحياء الجيوبوليتيك التقليدي وفق مقولات تتوافق مع التحولات الدولية الراهنة ، ففي نظرهم بالرغم من التسييل الكبير الذي تشهده العولمة ، فإن الجغرافيا مازالت مستمرة ولاتزال تلعب دورا محوريا في تفسير سلوك الدول ، وفي هذا الاطار يقول "روبرت كابلان" في كتابه "إنتقام الجغرافيا" أن أي شخص يعتقد أن الجغرافيا قد تراجعت أهميتها ومكانتها المحورية فهو شخص شديد الجهل بالخدمات اللوجستية العسكرية، معتبرا أن الجغرافيا لاتزال تحكم سلوك الدول ، رغم التكنولوجيا والعولمة، فالعامل الجغرافي يبقى العامل الأكثر أهمية لأنه العامل الكثر ثباتا وديمومة، فالأرض تعتبر العنصر الوحيد الغير قابل للحركة ومهما كانت قوة العولمة فانها لن تستطيع تحريك عنصر الأرض الثابت، فإذا كان عدد السكان تعتريه الزيادة

والنقصان، والموارد الطبيعية تكتشف وتنضب، والأنظمة السياسية في كثير من الأحيان تتغير، والإمبراطوريات والدول تصعد وتنحسر، لكن موقع القارات، الجزر، والبحار، والمحيطات لم تتغير كثيرا عبر تاريخ البشرية، كما انه حتى في مجال التجارة والتنمية فإن العولمة لم تستطع أن تلغي أهمية العوامل

[54] المرجع نفسه

الجغرافية فالموارد الطبيعية، المنافذ البحرية والممرات المائية والطرق البرية هي كلها عوامل مهمة للتنمية الاقتصادية للدول وفي حركة التجارة العالمية.

وعلى هذا الأساس يبرز مفهوم الدول الارتكازية كما أطلق عليها "بول كينيدي" ويقصد به تلك القوى الإقليمية التي تتميز بالمساحة الشاسعة والموقع الاستراتيجي وغنية بالموارد الطبيعية ، والتي هي اليوم تمثل بؤرا لتصاعد اللااستقرار في العالم ، وغالبا ما تكون هدفا للتنافس بين القوى العظمى مثل أوكرانيا والتي تعتبر دولة فاصلة بين أوربا وروسيا وغيرها من الدول التي تمتلك موقعا جيوستراتيجيا حساسا وتتحكم في تلك النقاط الحيوية، وعلى هذا الأساس يقول أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تسمح بانهيار هذه القوى الارتكازية والحفاظ على أمنها لأنها تمثل مناطق حيوية للتجارة العالمية والوصول إلى الموارد ولذلك لابد من تأمينها من خلال التواجد العسكري ، فاليوم أكبر القواعد العسكرية موجودة في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لأمريكا لأنها تمثل منطقة حيوية وتمثل مصدرا هاما من مصادر الطاقة التي تعتمد عليها هذه القوى الصناعية الكبرى .

وعليه فإن مجمل هذه المؤشرات تعكس عودة الجيوبوليتيك الكلاسيكي كإطار مفسر لصراعات القوى الكبرى، على غرار التنافس الأمريكي–الصيني أو الروسي–الغربي، حيث باتت المواجهات تترجم على مستوى الجغرافيا: سواء في الفضاءات البحرية، أو المناطق الحدودية، أو حتى المجالات الرقمية. وقد ترافقت هذه العودة مع إعادة تعريف لمفهوم الحدود، حيث لم تعد مجرد فواصل بين الكيانات السياسية، بل تحولت إلى واجهات للصراع والتمدد الاستراتيجي، كما هو الحال في بحر الصين الجنوبي أو منطقة الساحل والصحراء[55].

إذن النزاعات الجيوسياسية المعاصرة اليوم في مجملها إلا وتأخذ أبعادا جغرافية لأن العالم اليوم يشهد عودة قوية للجيبوليتيك التقليدي بمقولات جديدة تتوافق مع التطور الحاصل في العلاقات الدولية، حيث

ظهرت **أبعاد جديدة** للنزاعات الجيوسياسية المعاصرة، تتجاوز الأطر التقليدية التي كانت تركز أساسا على الهيمنة على المجال الجغرافي والثروات الطبيعية. فقد أضحت **الطاقة**، لاسيما النفط والغاز، أداة مركزية في معادلات الصراع، كما يتجلى في الحرب الروسية–الأوكرانية وما أفرزته من تحولات في أمن الطاقة الأوروبي والعالمي. كما أن **الحدود**، بوصفها عناصر جغرافية وسياسية، أضحت مجالا لإعادة

[55] الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. جلال خشيب.

التشكل الاستراتيجي، بما يعكس استمرارية منطق التوسع وبسط النفوذ، فهذا البعد أصبح أكثر خطورة وتعقيدا من السابق، نظرا لاتباع القوى الكبرى لإستراتيجيات تقوم على منطق **التفكيك وإعادة البناء** بمعنى إعادة النظر في الخارطة السياسية للكثير من المناطق الحيوية وللكثير من الحدود.

من جهة أخرى، بات **التغير المناخي** فاعلا جديدا في معادلة الصراعات الدولية، إذ أصبحت الموارد الحيوية، كالمياه والأراضي الزراعية، محل تنافس جيوسياسي متزايد، الأمر الذي ينبئ بإعادة تشكيل خارطة التوترات الدولية. كما أدى ذوبان الجليد في القطب الشمالي إلى فتح ممرات بحرية جديدة ومجالات غنية بالموارد، ما عمق من حدة التنافس بين القوى الكبرى على هذه المنطقة الاستراتيجية، كما ان التغيرات المناخية أصبحت تمثل عاملا مؤثرا في حالة الاستقرار الإقليمي والدولي، إذ لم يعد **الأمن البيئي** مقترنا فقط بمفاهيم الأمن الإنساني، بل أصبح مرتبطا بشكل وثيق بمفهوم **الأمن القومي** .فظاهرة **الهجرة المناخية،** التي تدفع فئات واسعة من السكان إلى التنقل بحثا عن الأمن الغذائي والموارد الأساسية، أصبحت مصدرا متزايدا للتوترات بين الدول والمجتمعات. ومن هذا المنطلق، تصدرت التغيرات المناخية أولويات المجتمع الدولي، نظرا لما تفرزه من نتائج كارثية، مثل **حالات التمرد، وانهيار المنظومات السياسية والمؤسساتية،** الأمر الذي يحول العديد من المناطق المتضررة إلى بؤر لتصدير التهديدات الأمنية إقليميا ودوليا،

وفي ضوء هذه التحولات البنيوية المعقدة، **أضحى من الضروري إعادة النظر في أدوات التحليل التقليدية لفهم النزاعات الدولية،** واستحداث نماذج تفسيرية جديدة تستوعب التداخل المتزايد بين العوامل الجغرافية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية، بوصفها مكونات مركزية في صياغة منطق الصراع المعاصر[56].

إلى جانب الأبعاد سالفة الذكر، تكتسب النزاعات الجيوسياسية الدولية في السياق الراهن مجموعة من الخصائص الجديدة التي تعكس طبيعتها المركبة والمعقدة، ويمكن إبراز أبرزها على النحو التالي:

1. **تداخل الأبعاد الجيوسياسية مع الأبعاد الجيواستراتيجية:** لم تعد النزاعات الدولية المعاصرة قائمة فقط على استخدام الأدوات الصلبة التقليدية، بل أصبح الصراع الجيوسياسي يشمل أيضا أدوات غير تقليدية، حيث توظف القوى المتنافسة مختلف الوسائل الاقتصادية، القيمية، المعلوماتية، التكنولوجية، وحتى الاجتماعية من خلال التحريض على الانقسام الداخلي، لخدمة مصالحها الاستراتيجية. كما تستغل هذه

[56] المرجع نفسه

الأدوات كوسائل ضغط وإضعاف في مواجهة القوى الصاعدة، من خلال تعطيل مشاريعها التنموية، وعرقلة امتدادها الاقتصادي والتجاري، وإثارة الفوضى الداخلية في مناطق نفوذها. ويضاف إلى ذلك تصاعد أهمية الهجمات السيبرانية والتلاعب بالمعلومات ضمن ما يعرف بـ"الحروب الهجينة"، التي تجمع بين الأشكال العسكرية وغير العسكرية في الصراع.

2. **التشابك والتداخل بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية** :لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في النزاعات الجيوسياسية، إذ أصبحت الجهات غير الحكومية مثل التنظيمات المسلحة، الشبكات الإجرامية، والشركات الأمنية الخاصة، تلعب أدوارا مركزية في إدارة وتوجيه مسارات الصراع. وغالبا ما تستخدم هذه الأطراف لخدمة مصالح القوى الكبرى، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما ظهرت فواعل تنشط في سياق النزاعات العرقية والطائفية والإثنية، تسعى إلى فرض سيطرتها على أقاليم معينة، وتحقيق مكاسب جيوسياسية، عبر التهديد بالعنف أو المساومة السياسية، كما هو الحال مع تنظيم "داعش". وبالنسبة للشركات الأمنية الخاصة، تعد "**فاغنر**" **الروسية** أحد أبرز الأمثلة على الفاعلين غير الحكوميين في الفضاء الجيوسياسي المعاصر.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن النزاعات الجيوسياسية المعاصرة أصبحت أكثر تعقيدا، إذ لم تعد تقتصر على الصراع بين الدول أو على الجغرافيا التقليدية، بل باتت تدار ضمن بيئة هجينة تشمل أدوات تقليدية وحديثة، وفواعل حكومية وغير حكومية. هذا الواقع الجديد يستلزم مراجعة الأدوات التحليلية الكلاسيكية واعتماد مقاربات شاملة تأخذ بعين الاعتبار التداخل بين الجغرافيا، البيئة، الاقتصاد، الأمن، والتكنولوجيا.

المحاضرة الثامنة: إدارة النزاعات الجيوسياسية الدولية وتسويتها: الطرق والآليات

بالاستناد الى قواعد القانون الدولي توجد هناك ثلاثة أطر لحل النزاعات الدولية، والتي تتمثل في: الإطار الدبلوماسي والإطار القانوني القضائي والتدخل العسكري الدولي اذا لزم الامر.

أولا – الحلول الدبلوماسية:

برزت الدبلوماسية كوسيلة وكأداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وهي الأسلوب القائم على التفاوض في سبيل الإقناع لحل النزاعات عوضا عن اللجوء إلى أسلوب العنف، وقد قيل في تعريف الدبلوماسية أنها: << فن وضع برامج السياسة الخارجية موضع التنفيذ بواسطة التفاوض>>، هذا وقد أكدت جميع المواثيق الدولية على تسوية وحل النزاعات بالطرق السلمية، إذ ألزم ميثاق الامم المتحدة في فقرتيه الثالثة والرابعة من المادة الثانية، الدول الأعضاء جميعها بفض منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، وبالامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد وميثاق الأمم المتحدة، وتناول الميثاق تلك الوسائل السلمية كالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق أو اللجوء إلى المنظمات الإقليمية التي ينتمي إليها طرفي النزاع أو غيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارها، وبناء على هذا، وفقا للفصل السادس وطبقا للمادة 33 من الميثاق الأممي التي نصت على وجوب اللجوء إلزاميا إلى طريقة الحل السلمي من: مفاوضات، وساطة، تحقيق، توفيق، تسوية قضائية واللجوء إلى المنظمات الإقليمية[57].

1 – المفاوضات:

تعد المفاوضات إحدى أبرز الوسائل السلمية المعتمدة في تسوية النزاعات الدولية، وتمثل خطوة أولية غالبا ما تسبق اللجوء إلى وسائل أخرى كالتحكيم أو الوساطة أو التوفيق وفي بعض الأحيان، قد تباشر المفاوضات بالتوازي مع تلك الوسائل، في إطار تكاملي يهدف إلى الوصول إلى تسوية شاملة للنزاع. وتتميز

[57] امال عقابي. وسائل حل منازعات المنظمات الدولية بالطرق السلمية. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 23. الجزء الأول. 2018.ص 2.

المفاوضات بمرونة كبيرة من حيث الشكل والإجراءات، إذ لا تخضع لنموذج موحد أو نمط محدد، فقد تكون شفهية أو مكتوبة، وتتم عبر مذكرات رسمية يتبادلها الأطراف المعنيون.

كما يمكن أن تجرى المفاوضات بصورة مباشرة بين الدول المتنازعة، سواء في إحدى عواصمها أو على أرض دولة ثالثة محايدة، أو ضمن إطار مؤسسي كمؤتمر دولي أو منظمة إقليمية أو دولية. وقد تتسم المفاوضات بطابع علني أو سري، ويفضل اعتماد السرية عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة تتطلب تمهيدا هادئا لتجنب تعطيل مسار التسوية وضمان نجاحها.

وتشكل المفاوضات جوهر العملية الدبلوماسية، حيث يعرفها "هنري كيسنجر" باعتبارها أداة لتقريب وجهات النظر المتعارضة من خلال الحوار. وتجسد هذه العملية، في جوهرها، فن إدارة التفاعل بين الفواعل الدولية، عبر التوفيق بين مصالحها المتباينة.

وتعتبر المفاوضات من أكثر الآليات فعالية وشيوعا في تسوية النزاعات الدولية، وهي الوسيلة التقليدية التي تعتمد عادة على إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ومن أبرز خصائصها: الطابع المرن، وإمكانية اعتماد السرية، ما يسمح بتقليص فجوات الخلاف وتحقيق تفاهمات تدريجية، لاسيما في حال توازن القوى بين الأطراف المتفاوضة. غير أن اختلال ميزان القوة قد يفضي إلى فرض إرادة الطرف الأقوى على الطرف الأضعف، مما يجعل نتائج التفاوض في هذه الحالة غير منصفة ومجحفة بحق الأخير.

ويتوقف نجاح العملية التفاوضية على عدة محددات، أبرزها البيئة السياسية التي تجرى فيها المفاوضات، ومستوى التكافؤ بين الأطراف، والاستراتيجيات التفاوضية المعتمدة، ووضوح الأهداف والمصالح المتوخاة، فضلا عن القدرة الخطابية والمهارات التفاوضية لكل طرف، وخاصة فيما يتعلق بإقناع الطرف المقابل والتأثير في مسار المفاوضات لصالح تحقيق نتائج مرضية لجميع الأطراف[58].

2 – المساعي الحميدة:

تشير المساعي الحميدة إلى تدخل طرف ثالث محايد – قد يكون دولة، أو منظمة دولية، أو شخصية سياسية ذات مكانة دولية – يسعى إلى التقريب بين دولتين أو أكثر في حالة نزاع، من خلال تشجيعهما على الدخول في مفاوضات مباشرة بهدف تسوية الخلاف القائم. ويتميز هذا الشكل من التدخل بعدم انخراط

[58] المرجع نفسه. ص 2–5

الطرف المبادر بأي وسيلة مباشرة في العملية التفاوضية ذاتها، إذ يقتصر دوره على تهيئة الأجواء وتشجيع الأطراف على التواصل والحوار.

ويطلق مصطلح "المساعي الحميدة" تحديدا على ذلك النوع من التدخل الذي يتم إما استجابة لطلب أحد أطراف النزاع، أو بمبادرة ذاتية من الدولة أو الجهة الوسيطة، دون أن يتضمن هذا التدخل تقديم اقتراحات أو حلول محددة للنزاع القائم. وبالتالي، فإن هذه المساعي لا تنطوي على ممارسة أي ضغط سياسي أو قانوني، ولا تفضي إلى مشاركة مباشرة في أي مرحلة من مراحل المفاوضات الرسمية التي قد تليها.

وتعد المساعي الحميدة في جوهرها جهدا وديا غير ملزم، يهدف إلى خفض حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة، وخلق مناخ سياسي ملائم لاستئناف الحوار أو إطلاقه، بما يجنب تفاقم النزاع أو تحوله إلى مواجهة عسكرية. وهي توظف عادة في المراحل الأولى من النزاع أو قبل مرحلة التصعيد، باعتبارها وسيلة وقائية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما قد تستخدم أيضا في مراحل متقدمة لوقف نزاع قائم فعليا والتمهيد لتسوية سلمية. فالمساعي الحميدة تقوم على مبدأ النية الحسنة والرغبة في المساعدة، وتجسد روح التعاون الدولي في تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وفقا لما تنص عليه مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي[59].

3 – الوساطة:

تعد الوساطة من أبرز الوسائل السلمية المعتمدة في إدارة وتسوية النزاعات الدولية، حيث يقصد بها تدخل دولة أو شخصية دولية ذات مكانة مرموقة بهدف إيجاد حل لنزاع قائم بين طرفين دوليين، من خلال الانخراط المباشر في المفاوضات التي تجريها الدول المتنازعة، والعمل على تقريب وجهات النظر وبلورة حلول توافقية، إما للحيلولة دون اندلاع نزاع مسلح أو لوقفه في حال نشوبه.

ويتم هذا التدخل إما بمبادرة ذاتية من الطرف الوسيط، أو استجابة لطلب تقدمه الأطراف المعنية بالنزاع. ويحق للوسيط في هذا الإطار تقديم مقترحات محددة للحل باسم الدولة أو الجهة الوسيطة، إلا أن قبول هذه المقترحات لا يكون ملزما قانونيا، بل يترك للأطراف المتنازعة حرية قبولها أو رفضها. وعلى

[59] رياض صالح أبو العطا، اميرة محمود العطار، القانون الدولي العام –العلاقات الدبلوماسية والقنصلية–العلاقات الدولية البحرية– الوسائل السلمية لحل المنازعات، دار النهضة العربية، القاهرة. 1996.ص 475.

الرغم من أن رفض الوساطة لا يعد خرقا للقانون الدولي، إلا أنه يُصنّف من الناحية السياسية كتصرف غير ودي، خاصة وان الوساطة تهدف عادة إلى تهدف تجنب تصعيد النزاع.

ولتفادي الضغوط المحتملة أو مظاهر التحيز التي قد تمارسها الدولة الوسيطة لصالح أحد الأطراف، تزايد الاتجاه نحو إسناد مهمة الوساطة إلى شخصيات دولية مستقلة تتمتع بالكفاءة والحياد، أو إلى منظمات دولية أو إقليمية متخصصة، بما يعزز مصداقية العملية التفاوضية ويضفي عليها طابعا أكثر مهنية وتجردا.

وتتعدد الوساطة من حيث الشكل والهيئة:

من حيث الشكل :قد تكون وساطة فردية تضطلع بها دولة واحدة، أو جماعية تشارك فيها عدة دول.

من حيث الهدف :قد تكون وساطة وقائية لتفادي اندلاع نزاع، أو تسوية تهدف إلى إنهاء نزاع قائم.

من حيث الوسيط :قد تتم الوساطة من قبل دولة، أو من قبل منظمة دولية مثل الأمم المتحدة، أو من خلال شخصيات دولية مستقلة يختارها الطرفان المتنازعان.

شهدت الوساطة تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة، حيث لم تعد مقتصرة على الدور التقليدي للدول، بل برزت آليات أكثر مرونة وفعالية، تشمل وساطة منظمات إقليمية (مثل الاتحاد الإفريقي أو الاتحاد الأوروبي)، أو وساطة يقوم بها مبعوثون خاصون يتمتعون بشرعية دولية وكفاءة تفاوضية عالية

وفي هذا السياق، ينبغي التمييز بين الوساطة والمساعي الحميدة، رغم تشابههما في كونهما تدخلين غير ملزمين لحل النزاع:

فالمساعي الحميدة تقتصر على تشجيع الأطراف المتنازعة على الدخول في مفاوضات مباشرة، دون أن يتدخل الطرف الثالث في صلب التفاوض أو يقترح حلولا، أما الوساطة، فهي تتضمن تدخلا مباشرا في المفاوضات، وقد يرفق بتقديم مقترحات تسوية أو لصياغة اتفاق معين، مع الحفاظ على الطابع غير الإلزامي للطرفين[60].

[60] امال عقابي. مرجع سبق ذكره. ص 6- 7

4 – التحقيق:

يعد التحقيق أحد الأشكال السلمية لتسوية النزاعات الدولية، ويعتمد عليه في الحالات التي ينشأ فيها الخلاف حول وقائع معينة، وليس حول الجوانب القانونية أو السياسية للنزاع. ويتمثل الهدف الأساسي من التحقيق في استجلاء الحقائق وتقديم صورة موضوعية ومحايدة عن الأحداث محل النزاع، دون إصدار أحكام ملزمة.

تعهد مهمة التحقيق إلى لجنة محايدة ومستقلة، تتولى فحص الوقائع وجمع المعلومات ذات الصلة بالنزاع، وغالبا ما تتشكل هذه اللجنة بموجب اتفاق ثنائي بين الدولتين المتنازعتين، يحدد طبيعة الوقائع المراد التحقيق فيها، والاختصاصات المخولة للجنة، وإجراءات عملها، ومكان انعقادها، وآليات تشكيلها وقد تم التنصيص على هذه الآلية في اتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و1907، حيث تم الاعتراف بالتحقيق كوسيلة سلمية قائمة على التوافق والتعاون بين الأطراف المعنية.

وفي كثير من الحالات، تجري لجان التحقيق الدولية عملها تحت إشراف منظمة دولية، كالأمم المتحدة أو منظمات إقليمية متخصصة. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الأمم المتحدة آلية التحقيق لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1948، حيث أنشئت لجان للتحقيق في الوقائع الميدانية دون أن تملك سلطة الفصل في النزاع أو إصدار قرارات ملزمة[61].

تركز هذه اللجان على الناحية الواقعية للنزاع، كالحوادث التي تقع على حدود لم يتم ترسيمها نهائيا أو حوادث عسكرية مثيرة للجدل. وتلزم الدولتان المتنازعتان، بموجب الاتفاق، بتقديم التسهيلات اللازمة لعمل اللجنة، بما في ذلك تمكينها من الاستماع إلى الشهادات، واستجواب الخبراء، والاطلاع على الوثائق ذات الصلة. وتعد اللجنة تقريرا مفصلا يعرض عادة بشكل سري، ويتخذ بأغلبية الأصوات، مع الإشارة إلى أسماء المخالفين للرأي. يقرأ التقرير لاحقا في جلسة علنية، وتسلم نسخة منه إلى كل من الطرفين ومن حيث الطبيعة القانونية، فإن تقرير لجنة التحقيق ليس له طابع إلزامي ولا يرقى إلى مرتبة القرارات القضائية أو التحكيمية، إذ يكتفي بسرد الحقائق وتقييم الوقائع دون فرض حلول أو تحديد مسؤوليات قانونية وعليه، تظل الدولتان المتنازعتان حرتين في اتخاذ ما تريانه مناسبا من إجراءات، وفقا لما تمليه مصالحهما

[61] رقولي كريم. النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية. العدد الأول.2019. ص 101.

وسياساتهما الخارجية[62]. حيث تعد هذه الآلية مفيدة خاصة في النزاعات التي تتسم بالغموض أو التضارب في الروايات، حيث تساعد على كشف ملابسات النزاع وتمهيد الطريق لتسوية تفاوضية أو قانونية لاحقة.

5 – التوفيق:

يعد التوفيق أحد الوسائل السلمية المعترف بها دوليا لتسوية النزاعات بين الدول، ويقوم على إحالة النزاع إلى هيئة محايدة تعرف بلجنة التوفيق، تتولى دراسة الوقائع المحيطة بالنزاع، ثم تعمل على اقتراح حلول وتسويات مناسبة تعرض على الأطراف المتنازعة بغرض التوصل إلى تسوية توافقية. ويتميز هذا الأسلوب بكونه غير ملزم، إذ لا يترتب عنه أي التزام قانوني على الدول المعنية بقبول الاقتراحات المقدمة من لجنة التوفيق، وهو بذلك يختلف جوهريا عن قرارات التحكيم أو القضاء الدولي التي تتخذ طابعا إلزاميا.

تتشكل لجان التوفيق عادة بموافقة الأطراف المعنية، وتختار على نحو يحقق الحياد والثقة، وغالبا ما تكون مؤلفة من خبراء دوليين مشهود لهم بالكفاءة والاستقلالية. وتقوم هذه اللجان بدراسة شاملة للنزاع، اعتمادا على الأدلة والوثائق، وتعد في نهاية عملها تقريرا مفصلا يتضمن مقترحات واضحة للتسوية، تعرض على الأطراف بهدف تقريب وجهات النظر والوصول إلى التسوية السلمية، دون فرض نتائج محددة.

وقد أشارت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة صراحة إلى التوفيق كأحد الأساليب السلمية لتسوية المنازعات الدولية، إلى جانب الوساطة، والتحقيق، والتحكيم، والقضاء الدولي، وهو ما يبرز اعتراف المجتمع الدولي بأهمية هذه الآلية في إدارة التوترات وتجنب التصعيد ومن الخصائص الرئيسية للتوفيق[63]:

-طبيعته غير الإلزامية؛ إذ تحتفظ الدول بحرية القبول أو الرفض.

-اعتماده على ثقة الأطراف في اللجنة المكلفة.

-إمكانية اعتماده كخطوة تمهيدية تسبق اللجوء إلى الوسائل الملزمة كالتحكيم أو القضاء.

-اعتماده على الحلول التوفيقية والاقتراحات البناءة لا على تطبيق النصوص القانونية وحدها.

---

[62] امال عقابي. مرجع سبق ذكره. ص08-09

[63] المرجع نفسه. ص9-10.

ثانيا – الأطر القانونية: يتم تسوية النزاعات الدولية بالوسائل القضائية إذا لم تفلح الوسائل الدبلوماسية في التسوية السلمية او إذا لم يتم اللجوء إليها أصلا، وذلك من خلال التحكيم او اللجوء إلى القضاء الدولي.

1 – التحكيم: يعد التحكيم الدولي من أبرز الوسائل القانونية المعتمدة لتسوية النزاعات الدولية، وقد اكتسب أهميته بصفته آلية فعالة وسريعة مقارنة بإجراءات التقاضي أمام المحاكم الدولية التي غالبا ما تتسم بالبطء والتعقيد، كما يستخدم التحكيم ليس فقط في تسوية النزاعات ذات الطابع السياسي والقانوني بين الدول، بل يمتد أيضا ليشمل النزاعات التجارية الدولية، ما جعله أداة ذات طابع متعدد الوظائف في العلاقات الدولية المعاصرة.

ويعرف التحكيم على أنه :إحالة النزاع إلى شخص أو هيئة محايدة (محكم أو هيئة تحكيم)، يتفق عليها بين الأطراف المتنازعة، مع التزامهم المسبق بقبول وتنفيذ القرار الصادر عنها، وتكون قرارات التحكيم ملزمة ونهائية، مما يميزها عن الوسائل الدبلوماسية الأخرى كالمفاوضات، أو الوساطة، أو التوفيق، أو المساعي الحميدة، التي لا تحمل طابعا إلزاميا.

كما يتميز التحكيم الدولي عن القضاء الدولي من حيث الطبيعة التعاقدية والإرادية، إذ يبنى على رغبة الأطراف الصريحة في اللجوء إليه، سواء بموجب معاهدة أو اتفاق خاص. كما أن الأطراف تملك حرية اختيار شكل هيئة التحكيم، والإجراءات المتبعة، والقواعد القانونية التي تطبق في فض النزاع[64].

أشكال التحكيم الدولي:

-**التحكيم بواسطة رئيس دولة (التحكيم الملكي أو القاضي الفرد):** يعد من أقدم أشكال التحكيم، ويتمثل في إحالة النزاع إلى رئيس دولة محايدة يختار بالتراضي بين الطرفين المتنازعين، ليصدر حكما يلزم الطرفين. ويطلق عليه أحيانا "التحكيم الشخصي"، مثل تحكيم ملك بريطانيا في نزاع بين الولايات المتحدة وفنزويلا عام 1899.

[64] احمد اسكندري. التحكيم كوسيلة لفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية. المجلد 36.العدد04 . 1999.ص 163-166.

-**التحكيم بواسطة لجنة مختلطة:** تتألف من ممثلين عن الطرفين المتنازعين، وقد تكون ثنائية أو ثلاثية، حيث يضاف عضو ثالث يعد مرجحا في حال التساوي. وغالبا ما تمزج هذه اللجنة بين الطابع الدبلوماسي والطابع القانوني، وتسعى أحيانا إلى التوفيق أكثر من الفصل الحاسم.

التحكيم بواسطة هيئة تحكيم دولية: وهي الأكثر تطورا من الناحية القانونية، حيث تتشكل هيئة مستقلة تضم محكمين متخصصين في المجال القانوني المتصل بالنزاع، ويتم تحديد صلاحياتها وهيكلها وفقا لاتفاق تحكيمي خاص أو بموجب معاهدات دولية متعددة الأطراف. وتعد محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي (PCA) من أبرز المؤسسات التي تحتضن هذا النوع من التحكيم.

خصائص التحكيم الدولي:

-**الإرادة الحرة للأطراف** :يمثل ركنا أساسيا، إذ لا يمكن اللجوء إلى التحكيم دون موافقة الأطراف.

-**الطابع الملزم** :يلزم الحكم الصادر الأطراف المعنية وينفذ على غرار الأحكام القضائية.

-**مرونة الإجراءات** :إذ يمكن للأطراف الاتفاق على القواعد الإجرائية، ومكان انعقاد الجلسات، واللغة، والقانون الواجب التطبيق.

-**الطابع السري والمهني** :غالبا ما تجري جلسات التحكيم بسرية، ويراعى فيها الحياد والاستقلال.

-**إصدار الحكم بالأغلبية** :ويتاح للمحكمين المخالفين تقديم آرائهم المنفصلة أو المعارضة، ويصدر الحكم مكتوبا متضمنا الأسباب القانونية والوقائع، مثله مثل الأحكام القضائية الوطنية[65].

2-القضاء الدولي : يقصد بالقضاء الدولي مجموعة المحاكم الدولية التي أنشأتها الدول، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، في إطار المنظمات الدولية، بهدف الفصل في النزاعات ذات الطبيعة القانونية بين الدول، وإصدار أحكام ملزمة استنادا إلى قواعد القانون الدولي العام، ويمثل القضاء الدولي أحد أهم صور التسوية السلمية للنزاعات، ويتميز عن الوسائل الدبلوماسية بطبيعته الإلزامية .

[65] أمال عقابي . مرجع سبق ذكره. ص 11-13.

تعد محكمة العدل الدولية، ومقرها في لاهاي بهولندا، الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وقد تأسست سنة 1945 بموجب ميثاق الأمم المتحدة، خلفا لمحكمة العدل الدولية الدائمة التي كانت تعمل في إطار عصبة الأمم منذ عام 1922. وتكرس المحكمة مبدأ اللجوء إلى القانون لحل النزاعات بين الدول، وتعتبر مرجعا قضائيا أعلى في القضايا الدولية.

وتتكون المحكمة من 15قاضيًا مستقلا ينتخبون من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن، من بين الأشخاص الحائزين على الكفاءة العالية في القانون، ممن تنطبق عليهم شروط التعيين في أعلى المناصب القضائية الوطنية، أو من رجال القانون الدولي المرموقين. وتراعي المحكمة في تشكيلها التوازن الجغرافي والقانوني بين مختلف النظم القضائية في العالم.

محكمة العدل الدولية لها اختصاصين رئيسيين ، الأول هو الاختصاص القضائي ويتمثل هذا الاختصاص في الفصل في النزاعات القانونية بين الدول، وفقا لأحكام القانون الدولي. وقد نصت المادة (36) من النظام الأساسي للمحكمة على أن اختصاصها يشمل جميع القضايا التي تعرض عليها بموجب الاتفاقيات الدولية أو ميثاق الأمم المتحدة أو بناء على اتفاق خاص بين الدول المتنازعة. ويشترط في هذا الإطار رضا الأطراف المتنازعة لعرض القضية أمام المحكمة، ولا يجوز للأفراد أو المنظمات أو الكيانات غير الحكومية أن تكون أطرافا في هذه القضايا.

وتصدر المحكمة أحكاما ملزمة ونهائية، لا تقبل الطعن أو الاستئناف، وتنفذ هذه الأحكام بموجب المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة، مع إمكانية اللجوء إلى مجلس الأمن في حال امتناع أحد الأطراف عن تنفيذ الحكم.

أما الاختصاص الثاني فهو اختصاص الإفتائي أو استشاري، حيث تخول المحكمة أيضا تقديم آراء استشارية غير ملزمة في القضايا القانونية التي تعرض عليها من قبل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة (مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن)، أو الوكالات المتخصصة التي تأذن لها الجمعية العامة بذلك، بموجب المادة (96) من ميثاق الأمم المتحدة[66].

[66] أمال عقابي.مرجع سبق ذكره. ص13-17

مثل الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة في عام 2004بشأن الجدار العازل الذي أنشأته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث اعتبرت المحكمة أن بناء الجدار يعد انتهاكا للقانون الدولي وحقوق الإنسان، رغم أن الرأي لم يكن ملزما، إلا أنه حمل وزنا قانونيا وأخلاقيا كبيرا.

إلى جانب محكمة العدل الدولية، توجد عدة محاكم دولية أخرى دائمة أو مؤقتة، أنشئت للفصل في نزاعات خاصة بطبيعتها، ومنها:

-المحكمة الجنائية الدولية(ICC) ، التي تأسست بموجب نظام روما الأساسي سنة 1998، للفصل في الجرائم الدولية مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

-محكمة التحكيم الدائمة(PCA) ، وهي أقدم مؤسسة تحكيمية دولية تأسست عام 1899 في لاهاي، وتُستخدم في النزاعات بين الدول والمنظمات والشركات.

-المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان(ECHR) ، للفصل في انتهاكات حقوق الإنسان ضمن الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

-محكمة العدل التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والمحكمة التابعة للاتحاد الإفريقي.

من خلال ما سبق يتضح لنا ان القضاء الدولي يعتبر إحدى الركائز الأساسية في بنية النظام الدولي المعاصر، كونه يوفر إطارا قانونيا ملزما وحياديا لتسوية النزاعات الدولية، ويسهم في إرساء سيادة القانون على مستوى العلاقات الدولية ويكرس ثقافة الحل السلمي للنزاعات وفقا للقانون الدولي.

ثالثا – طرق الاكراه: يعتبر الاكراه وسيلة أخرى من وسائل تسوية النزاعات الدولية يلجأ إليها في حالة اخفاق كافة الوسائل الدبلوماسية والقانونية، وذلك للحد من تفاقم الوضع او اجبار الأطراف المتنازعة على الرجوع لطاولة المفاوضات وحل النزاع بالطرق القانونية والدبلوماسية.

تمكن مواثيق المنظمات الدولية بعض هيئاتها من ممارسة إجراءات قسرية بموجب الصلاحيات التي يخولها ميثاقها التأسيسي. ويعد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أبرز مثال على ذلك، إذ يتمتع

بصلاحيات واسعة في إطار نظام الأمن الجماعي، وفقا لما ينص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

فبموجب المادة 39 من الميثاق، يتولى مجلس الأمن تحديد ما إذا كان هناك تهديد للسلم أو إخلال به، أو وقوع عمل من أعمال العدوان .وفي ضوء هذا التقييم، يحق له دعوة الأطراف المعنية إلى اتخاذ تدابير مؤقتة تهدف إلى الحيلولة دون تفاقم النزاع، كما تنص على ذلك المادة 40.

وفي حال استمرار التهديد للسلم، يخول مجلس الأمن وفق المادة 41 اتخاذ إجراءات غير عسكرية كوسيلة للضغط، تشمل قطع العلاقات الاقتصادية، وتعليق وسائل المواصلات، وقطع العلاقات الدبلوماسية .وإذا ثبت عدم كفاية هذه التدابير لردع المعتدي أو إعادة الاستقرار، يجوز للمجلس، بموجب المادة 42، أن يقرر استخدام القوة العسكرية، سواء الجوية أو البحرية أو البرية، بواسطة قوات تابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتتم هذه الإجراءات بالتشاور مع لجنة أركان الحرب المنصوص عليها في المادة 47، والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش في الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، أو من يمثلهم وتعد هذه الآلية حجر الزاوية في تنفيذ التزامات الأمن الجماعي، وتحقيق الردع الدولي في مواجهة التهديدات الخطيرة للسلم والأمن العالميين[67].

يتضح من خلال ما سبق أن تسوية النزاعات الدولية ترتكز على ثلاثة أطر رئيسية: الدبلوماسي، والقانوني، والإكراهي، وهي أطر تتكامل في وظائفها وتختلف في طبيعتها ووسائلها ومخرجاتها. فقد أتاح القانون الدولي، عبر ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات ذات الصلة، منظومة متكاملة من الآليات السلمية لحل النزاعات، بدءا بالمفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة، مرورا بالتحقيق والتوفيق، ووصولا إلى التحكيم والقضاء الدولي، بما يعكس أولوية الحل السلمي والتوافقي في النظام الدولي.

[67] مهداوي عبد القادر، محاضرات في قانون المنظمات الدولية لفائدة طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 3-6

غير أن فشل هذه الوسائل أو رفضها من طرف بعض القوى، قد يضطر المجتمع الدولي إلى اللجوء لوسائل الإكراه المعترف بها دوليا، وخاصة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنح مجلس الأمن صلاحيات واسعة لحفظ السلم والأمن الدوليين، سواء من خلال التدابير غير العسكرية أو عبر استخدام القوة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

- **Kriesberg, Louis. "Conflict: Phases." In *The Oxford International Encyclopedia of Peace*, edited by Nigel Young, Vol. 1. Oxford : Oxford University Press, 2010.**
- **Viotti, Paul, and Mark Kauppi. *International Relations Theory*. 5th ed. London: Pearson Education, 2012.**

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- بوقارة، حسين .*تحليل النزاعات الدولية: مقاربة نظرية* .الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008.

- رزيق المخادمي، عبد القادر .*سباق التسلح الدولي: الهواجس والطموحات والمصالح* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

- قادري، حسين .*النزاعات الدولية: دراسة وتحليل* .الجزائر: منشورات خير الجليس، 2007.

- أبو العطا، رياض صالح، وأميرة محمود العطار .*القانون الدولي العام: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، العلاقات الدولية البحرية، الوسائل السلمية لحل المنازعات* .القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.

2. المقالات:

- برد، رتيبة. "الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية ".*مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية المجلد 04, العدد 02* (.2012)

- دريدي، وفاء. "أثر النزاعات المسلحة على الموارد الطبيعية ".*مجلة البحوث والدراسات، المجلد 19، العدد02* .(2022)

- خشيب، جلال. "الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة: طموح النظرية وحدود التطبيق." بيروت: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2018.

- خشيب، جلال. "الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس." بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

- راقدي، عبد الله. "الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا ".*دفاتر السياسة والقانون*، العدد 17 (2017)

- سمير عياد، محمد. "مستويات تحليل النزاعات الدولية: دراسة مفاهيمية ".*المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد 09. العدد 02* (2022) .

- غازلي، عبد الحليم. "الإدراك الجيوسياسي الصيني بين موروث الماضي ومتطلبات الحاضر ". *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. المجلد 16. العدد 04* .(2019)

- لحمر، حميدة. "تعدد الفواعل العنيفة من غير الدول في الحروب الجديدة ".*مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية. العدد 2* .(2023) .

- خريسان، باسم علي. "العنف البنيوي: دراسة في نظرية جوهان غالتونغ لتفسير العنف ".*مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، العدد 55 .(2019)

- طي، محمد. "الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن ".*المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق*، العدد 19، 2019.

- عقابي، آمال. "وسائل حل منازعات المنظمات الدولية بالطرق السلمية ".*حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 23، الجزء الأول، 2018.

- رقولي، كريم. "النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي ".*مجلة الأبحاث القانونية والسياسية*، العدد الأول، 2019.

- اسكندري، أحمد. "التحكيم كوسيلة لفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ".*المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية. المجلد 36. العدد 04* (1999).

3- أطروحات الدكتوراه:

- حذفاني، سمية. "تأثير جيوسياسية النزاع في قبرص على الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط." أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2023.

- عميري، عبد الوهاب. "طبيعة استخدام القوة في حل النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: حالة كوسوفو 1999 والعراق 2003." أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.

4- المطبوعات الجامعية:

- فرقاني، فتيحة. مطبوعة دروس في مقياس تحليل النزاعات الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2021.

- دمدوم، رضا. مطبوعة دروس في تحليل وإدارة النزاعات الدولية. قسنطينة: جامعة صالح بوبنيدر 3، 2023.

- شيباني، فاتح. محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2020.

- عشور، سليم. مطبوعة في مقياس تحليل النزاعات الدولية. المسيلة: جامعة محمد بوضياف، 2021.

- غازلي، عبد الحليم. مطبوعة دروس في مقياس تحليل وإدارة النزاعات الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

- مهداوي، عبد القادر. محاضرات في قانون المنظمات الدولية. جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق، 2014-2015

5- المراجع الالكترونية :

- الهاشمي، عبد الله السيد. "الأيديولوجيا والمصالح في الصراع الدولي." مركز الاتحاد للأخبار، 12 أكتوبر 2021 https://n9.cl/va1162 .

- مخلوف، حزيم. "الجيوبوليتيك." الموسوعة السياسية، 2018 https://n9.cl/har8w2 .

- الفرق بين المدارس الجيوبوليتيك (الألمانية – الإنجليزية – الفرنسية)." ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 18 سبتمبر 2019 https://arabprf.com/?p=4742 .